حابي

الأحد 23 يناير 2022 | 20 جمادى الآخرة 1443 | العدد : 180 | 8 صفحات – 10 جنيهات | رئيس مجلس الإدارة: مجدي سرحان | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: أحمد رضوان | اقتصادية تصدر كل أحد

أيمن سليمان الرئيس التنفيذي:

الصندوق السيادي ينحاز لطرح وطنية للبترول في البورصة

حجم «صافي» وراء دراسة عدة بدائل للتوافق مع قواعد القيد

الشراكة مع مستثمر استراتيجي ركن أساسي في التعامل مع الشركتين

حابي

كشف أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، عن الانحياز لخيار الطرح في البورصة لشركتي الوطنية للخدمات البترولية والوطنية لإنتاج وتعبئة المياه «صافي»، التابعتين لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

وقال سليمان خلال اللقاء الثاني لصالون حابي الذي عقد تحت عنوان «قصص القوابض – دورة حياة الشركات الأم» والذي من المقرر نشره كاملًا يوم الأحد المقبل: «نحتاج لتنمية البورصة المصرية، فهي بوابة كبيرة جدًا لجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وإذا كان أمامنا بديلان أحدهما الطرح في البورصة والآخر طرح خاص لمستثمر، فإن الانحياز سيكون لخيار الطرح في البورصة لأنه السيناريو الذي يستطيع تحقيق كل الأهداف في الوقت نفسه».

وأكد أن الطرح في البورصة لا يتعارض مع سيناريو جذب المستثمر الاستراتيجي، مشددًا على أن المستثمر الاستراتيجي ركن أساسي في خطة التعامل مع شركتي وطنية وصافي، نظرًا لضرورة وجود مستثمر رئيسي يمتلك حصة أغلبية ومسؤول عن الإدارة، لقيادة خطط التوسع والنمو، كشريك أساسي لترويج عملية طرح أسهم الشركة في البورصة.

وقال سليمان: «انحزنا بالفعل لخيار الطرح في البورصة لشركة وطنية للبترول، ووجدنا الإطار التشريعي المناسب لأهدافنا، كما وجدنا رغبة من بعض المستثمرين الاستراتيجيين لتحقيق هذا الغرض والاستعداد للطرح منذ البداية».

وأوضح أن غالبية المستثمرين كانوا يرفضون سيناريو الطرح بالبورصة في البداية، وتفضيل الاستحواذ والانتظار لمدة تتراوح ما بين عامين إلى ثلاثة أعوام قبل الطرح في البورصة، بالإضافة لعدم التعهد بالطرح إلا في حال توافر ظروف مواتية بالسوق.

ووصف سليمان سيناريو وجود مستثمر مستعد لطرح شركة وطنية في البورصة منذ البداية بالمثالي، مؤكدًا أن هذا المستثمر سيكون له الأفضلية.

أما على صعيد شركة صافي، فقد أوضح الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي أن حجم الشركة يمثل تحديًا في التوافق مع قواعد القيد بالبورصة، وبالتالي ستحتاج أن تكون جزءًا من كيان أكبر قبل الطرح.

وقال: «على الرغم من التحديات التي تواجه طرح شركة صافي في البورصة بوضعها الحالي ولكننا نفضل هذا السيناريو، لذلك ندرس عدة بدائل مثل أن تكون جزءًا من صندوق أو محل استحواذ من قبل كيان أكبر مستعد الطرح بالبورصة أو عبر الاندماج مع شركة أخرى قبل الطرح».

ولم يستبعد سليمان الإبقاء على «صافي» كشركة خاصة مغلقة لحين تنمية حجم أعمالها والتوافق مع قواعد الطرح في البورصة، وذلك بالشراكة مع أحد المستثمرين الاستراتيجيين.

وأكد أن الصندوق السيادي يستهدف أن تكون البورصة جزءًا أساسيًا من خطة التخارج من كل الاستثمارات التابعة بالقطاعات الاستثمارية المختلفة، مثل التعليم والبنية الأساسية واللوجيستية وقطاع الرعاية الصحية.

أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي

محمد عمران: إتاحة قدر أكبر من المرونة بالسياسة الاستثمارية للصناديق العقارية

طالع ...3و4و5

خارطة طريق استمرار نمو الصادرات خلال 2022

إسلام سالم

حققت مصر خلال العام الماضي أكبر صادرات سلعية في تاريخها تخطت 32 مليار دولار، مقابل 25.4 مليار دولار في 2020.
وكانت وزيرة الصناعة نيفين جامع قد أكدت في تصريحات سابقة أن مصر تستهدف صادرات بـ60 مليار دولار في 2025، موضحة أن مصانع مصر عملت بدوام كامل، وزادت عمليات التشغيل في ضوء تطبيق إجراءات التباعد بين العمال.
وكشفت أن من بين أهم الأسباب لزيادة قيمة الصادرات المصرية، هو برنامج دعم الصادرات الذي جرى من خلاله صرف 23 مليار جنيه للعام الماضي، مشيرة إلى أن العمل على هذا البرنامج كان مربوطًا بفتح أسواق جديدة، ودعم العلامات التجارية المصرية، ودعم لتكلفة الشحن على أسواق جديدة بنسبة تتجاوز 80% بجانب مزايا عدة موجهة لقطاعات وأسواق بعينها لتوطين وتعميق المنتج المحلي.

مجدي الوليلي عضو مجلس النواب وعضو غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات ورئيس شركة الوليلي

المهندس المعتز بهاء الدين الرئيس التنفيذي لشركة CPC مصر للتطوير الصناعي

وقال مجدي الوليلي، عضو مجلس النواب وعضو غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات، ورئيس شركة الوليلي، إن ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى 32 مليار دولار يعبر عن زيادة أسعار السلع أكثر من الكميات.

وأضاف الوليلي، في تصريحات لجريدة حابي، أن أسعار السلع على مستوى العالم تشهد ارتفاعات كبيرة، علاوة على الزيادة الكبيرة التي تشهدها أسعار البترول وبالتالي النولون والنقل البحري، مؤكدًا أن مجلس النواب وضع في حساباته عند عمل موازنة العام المالي المقبل أن سعر برميل البترول قد يصل إلى 100 دولار، بينما سعره الحالي 89 دولارًا.

وأوضح أن هناك زيادة في أسعار الوقود بشكل عام بنسبة 100% سواء الغاز أو البترول، فبدلًا من دفع تكلفة شحن المنتجات لدولة الصين على سبيل المثال بسعر 800 دولار، وصلت إلى 1600 دولار، علاوة على زيادة البنزين والكهرباء والسولار، ما يؤدي لزيادة سعر البضاعة والمنتجات نفسها، مشددًا أن هناك حديثًا عن وجود طفرة في حجم صادرات الأسمدة، وبالنظر إلى سعرها كان يصل إلى 300 دولار للطن، فيما وصل العام الماضي إلى 1300 دولار.

وشدد أن تلك الزيادات يتم تحميلها على سعر المنتج النهائي، وبالتالي أصبح سعر طن أي منتج مرتفعًا، موضحًا أن الزيادات السعرية تأتي على مستوى العالم بأكمله وليس مصر فقط، ما يمكن المنتج المصري من المنافسة عالميًا، ولكن هناك حاجة شديدة لدعم الصناعة المصرية بشكل أكبر خلال الفترة الحالية.

مجدي الوليلي عضو مجلس النواب وغرفة الحبوب باتحاد الصناعات:

ارتفاع قيمة الصادرات المصرية إلى 32 مليار دولار يعبر عن زيادة أسعار السلع

ارتفاع تكلفة شحن المنتجات لدولة الصين من 800 دولار إلى 1600 دولار

البعض يتحدث عن تحقيق طفرة في حجم صادرات الأسمدة في حين ارتفع سعر الطن من 300 إلى 1300 دولار

هناك حاجة شديدة لدعم الصناعة المصرية بشكل أكبر

ونوه أن هناك بعض التحديات التي تواجه الصناعة المصرية وبالتالي الصادرات، وفي مقدمتها، عوائد التمويلات.

وقال إنه يجب أيضًا عدم محاسبة المصدرين لمنتجات مصنعة محليًا بنسبة 100%، بنفس طريقة محاسبة مصدرين لمنتجات نسبة المدخل المحلي فيها 30% فقط.

وشدد أن الصناعة المصرية تواجه الكثير من التحديات، مطالبًا بضرورة بحث احتياجات ومعوقات وتحديات 18 غرفة صناعية باتحاد الصناعات، ووضع خطة لحجم الصادرات واستغلال الاتفاقات المصرية الموقعة مع الدول الإفريقية والاتحاد الأوروبي والاتفاقات كافة.

وطالب بعدم إنشاء مدن صناعية جديدة قبل متابعة المدن الصناعية القديمة والتأكد من عمل المصانع فيها بطاقة إنتاجية 100% بشكل فعلي.

وأضاف الوليلي، أن المصانع غير المسجلة والتي تعمل بشكل غير رسمي، تصعب من مهام من يعمل بشكل رسمي، والذي يتكبد تكاليف زيادات المرتبات والتأمينات والضرائب، ما يؤثر على صادرات المصانع الرسمية أيضًا بجانب صعوبة منافستها محليًا.

وأكد أن المصنع المسجل والذي يعمل بشكل شرعي سترتفع معدلات إنتاجه حال غلق المصانع غير الشرعية، ما يجعل توفير الرسوم الثابتة التي تتكبدها المصانع أسهل مثل تكلفة شركات الأمن والمصاريف الإدارية والمحاسبين وكل الرسوم الثابتة سيتم توفيرها من معدلات إنتاج أكبر وبالتالي أرباح أكبر.

ومن جانبه، قال المهندس المعتز بهاء الدين، الرئيس التنفيذي لشركة CPC مصر للتطوير الصناعي، إن مصر تستطيع تحقيق معدلات نمو في الصادرات بشكل أكبر خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي.

وأضاف بهاء الدين، في تصريحات لجريدة حابي، أن قيمة النمو في الصادرات قد تصل إلى 10 مليارات دولار خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، حال قيام الجهات والهيئات المسؤولة عن الصناعة التحرك بشكل أكثر مرونة وتذليل العقبات أمام الصناع.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة CPC مصر للتطوير الصناعي، أن مصر تحتاج للجنة وزارة عليا تكون منوطًا بها التنمية والتطوير الصناعي، والتصدير وإحلال المنتج المحلي بدلًا من الاستيراد، وتكون لها صلاحيات أكبر وتستطيع حل جميع مشاكل الصناع بمرونة وسرعة بشكل أكبر.

وأوضح أن تنمية الصناعة تعني تقليل الاستيراد وزيادة التصدير، كما يجب أن تعمل هذه اللجنة على إزالة كل المعوقات ودراسة معوقات الحصول على التراخيص اللازمة للصناعة وتسريع عمليات تطوير المناطق الصناعية والقضاء على البيروقراطية، وتقديم مقترحات بشأن تعدلات على القوانين واللوائح المعمول بها حاليًا، وسرعة الاستجابة لطلبات الصناع، وتمنح مساحة أكبر للمطورين الصناعيين للعمل.

وشدد أن المطورين الصناعيين أثبتوا أنهم أسرع من الحكومة بأضعاف في عمليات التنفيذ وجودة الطرح وفي إدارة المجمعات الصناعية بعد التشغيل، وفي تقديم الخدمات للمستثمرين، ما سيزيل التكلفة من على عاتق الدولة المصرية، والتي تقوم بجهد مشكور بتأجير المصانع بجنيهات فقط شهريًا كنوع من الدعم للمصنعين.

ونوه أنه من الممكن أن توفر الدولة المصرية الدعم الموجه في هذه الجزئية مقابل منح بعض الحوافز للمطورين العقاريين بعد عمليات التنفيذ وليس قبلها، وذلك على طريقة نقاط إنجاز، وبالتالي تضمن التنفيذ بالشكل الأمثل.

وأشار إلى أن تقليل الواردات يساوي زيادة الصادرات، فإحلال المنتجات المصنعة محليًا بالمستوردة يؤدي لسد فجوة الميزان التجاري وهو الهدف الأشمل، ما سيزيد من فرص التصدير، موضحًا أنه يجب العمل على سد الفجوة في الميزان التجاري، ثم العمل على زيادته لصالح الصادرات.

ولفت إلى أنه لا يجب التركيز على جانب واحد فقط وهو التصدير وترك الجانب الآخر وهو تقليل الاستيراد، فالتصدير لن يكون هدفًا حال عدم كفاية المنتج للسوق المحلية، ما سيؤدي للتضخم.

وأكد بهاء الدين أنه يجب العمل على الجانبين معًا، فمع الأهمية الكبيرة لتقليل الاستيراد والاعتماد على منتجات محلية، هناك منتجات تكتفي فيها مصر ذاتيًا، مثل الخضروات والفاكهة والصناعات الهندسية، والخدمات، وبالتالي يمكن العمل على زيادة معدلات التصدير في هذه القطاعات مشيرًا إلى إمكانية تصدير العقارات هي الأخرى من خلال بناء عقار متكامل وبيعه لمستثمرين أجانب بالعملة الصعبة سيكون هذا الأمر بمثابة تصدير العقار.

المعتز بهاء الدين الرئيس التنفيذي لشركة CPC مصر للتطوير الصناعي:

مصر تستطيع زيادة صادراتها بقيمة 10 مليارات دولار العام الجاري بعد تذليل العقبات أمام الصناع

المطورون الصناعيون أثبتوا تفوقهم في التنفيذ وجودة الطرح وإدارة المجمعات الصناعية بعد التشغيل

التصدير لن يكون هدفًا حال عدم كفاية المنتج للسوق المحلية

حابي
ترخيص من شركة كونكورد-لندن
APO- 740386

مديرا التحرير: ياسمين منير — رضوى إبراهيم
المدير الفنى: محمد يوسف
مدير الإنتاج: محمد السيد
المدير الادارى: محمد عبدالحميد
الطباعة والاشتراكات والتوزيع: مؤسسة الأهرام 02-27703331/2
التسويق والاعلانات: حابى للدعاية والاعلان
التحرير والاعلانات: 6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي تليفون 02-37481174

د. محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

إتاحة قدر أكبر من المرونة بالسياسة الاستثمارية للصناديق العقارية

السماح بالاستثمار بحصة عينية في رأس المال ومفاوضات لمنح حوافز ضريبية

مقترح بتأسيس صناديق استثمار متخصصة لدعم الأنشطة المالية غير المصرفية

إسلام سالم وباره عريان

كشفت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال مؤتمرها السنوي عن أبرز المؤشرات التي حققتها الأنشطة المالية غير المصرفية خلال عام 2021، كما تطرقت لأبرز الإجراءات التي تم اتخاذها على مدار العام، واستعرضت الهيئة خلال فعاليات المؤتمر أهم المحطات في 2021، والتي تمثلت في التأكيد على أحقية الشباب من الجنسين في الفئة العمرية من 16 إلى 21 عامًا في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية، والاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وحث الشركات المقيدة بالبورصة والجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والعنف والمضايقات داخل بيئة العمل، كما تضمنت الاتفاق والتنسيق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق لتقديم مزيد من السيولة ببورصة الأوراق المالية، وتوقيع مذكرة تفاهم في مجال مراقبة الشركات مع الجانب الأردني.

وأشارت الهيئة إلى انها تدعم جهود الدولة المصرية لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجًا بمبلغ 250 مليون جنيه، ليصل إجمالي مساهمة الهيئة إلى 500 مليون جنيه، منوهة إلى أنه قد تم الإعلان عن فوز شخصيات نسائية بجائزة الرقابة المالية للتميز لعام 2020 في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر.

44.7 % ارتفاعًا بقيم إصدارات الأوراق المالية وصولًا إلى 280.3 مليار جنيه

765.6 مليار جنيه رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسية بنمو 17.6%

47.5 مليار جنيه القيمة الإجمالية للأقساط.. و23.4 مليار جنيه إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

14.1% ارتفاعًا بقيم حقوق حملة وثائق شركات التأمين بنهاية 2021

22.1% نموًا باستثمارات شركات التأمين لتسجل 131.5 مليار جنيه

973.1 مليار جنيه القيمة الإجمالية لمبالغ التأمين لوثائق تأمينات الحياة خلال 2021

3.5 ملايين مستفيد من تمويل SME's و14.9 ألف مستفيد من Nano-Finance

152.9 مليار جنيه صافي أصول شركات التأمين.. و102.3 مليار القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة

24.8% نموًا بإجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية لتسجل 10.1 تريليونات جنيه

60.1% ارتفاعًا بمبالغ التغطيات التأمينية لوثائق التأمين الطبي والحوادث لتسجل 4 تريليونات جنيه

38.9% ارتفاعًا بأرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتصل إلى 26.8 مليار جنيه

فى هذا السياق، أكد د. محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أنه تم إصدار حزمة قرارات تنفيذية بضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة وصندوق حماية المستثمر.

ولفت إلى أن المحطات تضمنت أيضًا تعديل ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص لأدوات الدين، والسماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية والتي تتم من خلال شركات السمسرة بهدف تعظيم كفاءة سوق المال وتحقيق الشفافية.

وأكد أنه تم تنظيم استثمار صناديق الاستثمار في القيم المنقولة الأخرى (المعادن)، وذلك في إطار سعي الهيئة لتطوير أداء الأنشطة المالية غير المصرفية ومواكبة الممارسات الدولية في مجال نشاط صناديق الاستثمار، والموافقة على إصدار قواعد ومعايير اختيار الخبراء الاكتواريين في الحالات التي تتطلب إجراء تقدير أو إعادة فحص للاحتياطات الحسابية لشركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وفقًا لنص المادة 54 من القانون رقم (10) لسنة 1981.

ونوه إلى أنه تم إطلاق فعاليات البرنامج التعليمي لأول دفعة من الماجستير الدولي في الأسواق المالية بالتعاون مع معهد دراسات البورصة الإسباني لأول مرة في مصر والشرق الأوسط، والمقدم من معهد الخدمات المالية -الذراع التدريبية للهيئة- بالمشاركة مع معهد دراسات البورصة الإسباني IEB والمعتمد من بورصة مدريد.

وأوضح محمد عمران، أنه تم السماح بتسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات المقيدة بنهاية جلسة التداول وإتاحة التعامل عليها بيعًا وشراء لأكثر من مرة أثناء الجلسة، إضافة إلى إنشاء مجمعة تأمين السفر للخارج بهدف التأمين على 23 مليون مصري من الحاملين لوثائق السفر للخارج، علاوة على مطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.

واستكمل: تضمنت المحطات أيضًا افتتاح رئيس مجلس الوزراء مجمع المعرفة للثقافة المالية التابع للهيئة، والموافقة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتمويل الاستهلاكي.

ولفت إلى أن الهيئة تجري تعديلًا بقواعد القيد تمهيدًا لاستقبال طروحات الشركات الكبرى في البورصة المصرية، وتوقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام والاتحاد المصري للتأمين لنشر مبادئ التأمين المستدام، كما تشارك الهيئة في فعاليات أنشطة المبادرة العالمية لتوعية المستثمر بأسواق 100 دولة عضو بمنظمة الأيوسكو، وإصدار ضوابط عملية إيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها، واعتماد إصدار وثيقة التأمين على المصريين بالخارج لتغطية الوفاة بداية من أول يناير 2022.

وكشف عن أن أبرز المحطات خلال 2021 شهدت احتفاظ الهيئة -للمرة الرابعة على التوالي- بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة IOPS للفترة 2022-2023، وتوقيع اتفاقية تعاون بين الرقابة المالية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لمنح شهادة الدكتوراة المهنية في الحوكمة، مؤكدًا أنه تم إدراج أدوات تمويل مستحدثة ترتبط بمجالات التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية وتمكين المرأة والأنشطة البيئية في سوق المال المصري، كما تمت الموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

وشدد على أن مجلس إدارة الهيئة وافق على خفض 20% من قيمة مقابل الخدمات المستحقة عن عمليات التداول بالبورصة، كما أصدرت الهيئة أدلة رقابية لحصر القواعد والمعايير المنظمة لنشاط صناديق الاستثمار، ونشاط إصدار السندات، بالإضافة إلى أنشطة التمويل العقاري والاستهلاكي والتأجير التمويلي، بجانب إخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح.

ولفت إلى تعديل بعض أحكام قرارت المجلس المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتتوافق مع توصيات منظمة مجموعة العمل المالي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مؤكدًا إصدار مجلس إدارة الهيئة 219 قرارًا خلال عام 2021، من بينها 97 قرارًا رقابيًا وموافقات و84 قرارًا لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية و38 قرارًا يخص شؤون الهيئة الداخلية.

المحاور الرئيسية للاستراتيجية

وأشار إلى أن المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة الشاملة بتطوير الأسواق المالية غير المصرفية (2018-2022)، تتضمن تطوير مستويات الحوكمة وتعزيز القدرات الرقابية وحماية حقوق المتعاملين، وتعزيز معدلات النمو الاحتوائي، وتعميق مستويات الاستدامة، وتطوير الأسواق والخدمات.

وأوضح أن المحاور تشمل أيضًا المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار، والانفتاح على العالم الخارجي، وتطوير البنية التشريعية، وتحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات، وتقوية الإطار المؤسسي، والتوعية والثقافة المالية.

وعن جهود الهيئة لتعزيز معدلات النمو الاحتوائي، شدد على أنه تم إطلاق مبادرة الشمول المالي الرقمي لعام 2021 لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية بين المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، مؤكدًا أنه تم تنفيذ تعاون مع الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر واللجنة الاستشارية للنشاط من أجل بحث سبل تطوير تمويل تلك المشروعات، بما يسهم في تحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقًا لرؤية مصر 2030، وصدور الموافقة الثانية على اعتماد منتج التمويل الأصغر (Na-no-Finance) في السوق المصرية لتغطية احتياجات الفئات المهمشة والأكثر احتياجًا للخدمات المالية غير المصرفية.

ولفت إلى الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر في السوق المصرية، ومدّ مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم بالخارج والتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الحوادث، وتوقيع بروتوكول تعاون بين مجمعة التأمين الإجباري على السيارات وصندوق الحوادث المجهلة لتيسير سداد التعويضات لضحايا حوادث السيارات برعاية هيئة الرقابة المالية.

تحفيز الصناديق العقارية

أكد أن مجلس إدارة الهيئة اتخذ عدة قرارات في تعديلات اللائحة التنفيذية الخاصة بالصناديق العقارية، من خلال إتاحة قدر أكبر من المرونة بالسياسة الاستثمارية حيث تمت إتاحة مساحة أكبر للصندوق لاتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بعدد الأصول التي يتم الاستثمار بها، كما تم التخفيف على الشركات في بعض الإجراءات، حيث تم تقليل عدد المقيمين إلى واحد فقط بدلا من 2 اللذين كان من المشترط تواجدهما، وكذلك تم اتخاذ العديد من الخطوات لتحفيز إنشاء الصناديق العقارية في مصر، لافتًا إلى وجود مفاوضات مع وزارة المالية لمنح حوافز ضريبية للصناديق العقارية.

واشار إلى أن الهيئة تتطلع لزيادة عدد الصناديق العقارية خلال الفترة القادمة، خاصة بعد أن تم السماح بالاستثمار بحصة عينية في رأسمال الصندوق، وهو ما يخفف على الكيانات الشق النقدي ويتيح لهم الاستفادة من العقارات الممنوحة لهم.

ونوه رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية إلى أن مؤشرات سوق المال شهدت بشكل عام نموًا ملحوظًا خلال عام 2021، نتيجة لبداية تعافي الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ الاقتصادي التي صاحبت جائحة كورونا خلال عام 2020، مشيرًا إلى ارتفاع قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) إلى 280.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 193.7 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 44.7%.

ارتفاع رأس المال السوقي

وكشف عن ارتفاع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسية بنسبة 17.6% خلال هذا العام، حيث بلغ 765.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020، منوهًا إلى أن عام 2021 شهد أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار (بما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري)، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر .

ونوه إلى أن إجمالي قيمة التداول في البورصة المصرية، بلغ 1007.1 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 46%، لافتًا إلى أن قيمة تداول الأسهم حققت 463.6 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 311.6 مليار جنيه في عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 49%، مؤكدًا أن قيمة تداول السندات بلغت 543.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 378 مليار جنيه في 2020، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 44%.

وعن مؤشرات البورصة المصرية، شدد على أنها شهدت ارتفاعًا خلال عام 2021، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 11.949.1 نقطة إغلاق عام 2021، بمعدل ارتفاع بلغ 10.2% عن العام السابق، في حين بلغ معدل الارتفاع في كل من مؤشري EGX100 EWI EWI EGX70 خلال هذا العام 2.6% و5.1% على التوالي.

تعافي السوق العقارية

وأشار إلى أن شركات التمويل العقاري قامت بمنح 8.1 مليارات جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليارات جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 138.2%، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تعافي السوق العقارية بشكل كبير من جراء جائحة كورونا، بالإضافة إلى توجه شركات التطوير العقاري للتعامل مع شركات التمويل العقاري بشكل أكبر.

وأضاف عمران أن قيمة عقود التأجير التمويلي بلغت 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 58.9 مليار خلال عام 2020 بمعدل ارتفاع بلغ 35.5%، ويرجع هذا الارتفاع إلى تعافي نشاط التأجير التمويلي من حالة التباطؤ التي سادت عام 2020 نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا، مؤكدًا أن قيمة الأوراق المخصمة بلغت 20.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020 محققة معدل نمو بلغ 79.6%، والذي قد يرجع إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، بالإضافة إلى استحداث نشاط التخصيم الاستهلاكي.

قفزة كبيرة بنشاط التأمين

وفيما يخص مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصه، أشار عمران إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للأقساط خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 47.5 مليار جنيه مقارنة بـ 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بنحو 18.5%، مؤكدًا على ارتفاع إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 23.4 مليار جنيه مقارنة بـ 18.8 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة نحو 24.5%.

ونوه إلى ارتفاع قيمة حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 88.3 مليار جنيه مقارنة بـ 77.4 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة نحو 14.1%، لافتًا إلى ارتفاع إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 131.5 مليار جنيه مقارنة بـ 107.7 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 22.1%.

وأكد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية على ارتفاع قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 152.9 مليار جنيه مقارنة بـ 128.5 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 19%، لافتًا إلى أن القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة سجلت نحو 102.3 مليار جنيه في نهاية عام 2021 بالمقارنة بنحو 85.6 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ نحو 19.5%.

مبالغ التغطية التأمينية

وأشار إلى أن إجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية بلغ نحو 10.1 تريليونات جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 8.1 تريليونات جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 24.8%، منوهًا إلى أن قيمة مبالغ التغطية التأمينية على الممتلكات والمسؤوليات بلغت 5.1 تريليونات جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 4.7 تريليونات جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 8.4%.

وأضاف أن قيمة مبالغ التأمين لوثائق تأمينات الحياة تقدر بنحو 973.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 858.3 مليار جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 13.4%، لافتًا إلى أن قيمة مبالغ التغطيات التأمينية لوثائق التأمين الطبي والحوادث 4 تريليونات جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 2.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 60.1%.

زيادة إجمالي قيم التداول في البورصة بنسبة 46% خلال عام 2021

شركات التمويل العقاري منحت 8.1 مليارات جنيه لعملائها خلال 2021 بزيادة 138.2%

984.6 مليار جنيه قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة خلال 3 سنوات

خفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني في التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75%

الموافقة على تسجيل ثلاث شركات للقيد بالبورصة بقيمة عادلة تزيد على 4 مليارات جنيه

تطبيق ضوابط جديدة لزيادة عمق السوق وتخفيض مخاطر الشراء الهامشي

الموافقة على مشروع تعديل لأحكام المواد المنظمة للسندات والتوريق والصكوك

واشار عمران إلى أن أغلب استثمارات قطاع التأمين موجهة نحو الودائع البنكية وأذون وسندات الخزانة العامة وسوق الأوراق المالية، بينما هناك انخفاض في استثمار قطاع التأمين في نشاط صناديق الاستثمار خاصة الصناديق المتخصصة مثل صناديق الاستثمار في التأجير التمويلي والتمويل العقاري.

صناديق لدعم الأنشطة المالية غير المصرفية

واقترح عمران أن تقوم شركات التأمين بتبني تأسيس صناديق استثمار متخصصة لدعم الأنشطة المالية غير المصرفية نظرًا لكون قطاع التأمين هو مستثمر طويل الأجل، ولافتًا إلى أن شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة هي أكثر القطاعات التي لديها تمويل ويمكنها توجيهه للقطاعات التي تحتاج إلى تمويل مثل التأجير التمويلي وغيره.

وأكد أن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية سيتعامل بشكل أكثر يسرًا في تحديد ضوابط استثمارات قطاع التأمين بعد صدور قانون التأمين الموحد قريبًا بما يحافظ على الملاءة المالية لشركات التأمين ولا يزيد من المخاطر التي تتعرض لها، وفي الوقت نفسه تعطي الشركات قدرة ومرونة في التوسع في القنوات الاستثمارية المختلفة.

المؤشرات التقديرية لتمويلات الـ SME's

وكشف عمران عن المؤشرات التقديرية لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام 2021، منوهًا إلى أن عدد المستفيدين بلغ 3.5 ملايين مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.2 ملايين مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 9.4%، لافتًا إلى أن قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تقدر بنحو 26.8 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 19.3 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 38.9%، موضحًا أن المستفيدين من التمويل الأصغر (Nano-Finance) بلغ عددهم 14.9 ألف مستفيد، بأرصدة تمويل بلغت 3.7 ملايين جنيه في نهاية عام 2021.

السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة

قال الدكتور محمد عمران، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إنه تم تشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2021 بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 984.6 مليار جنيه وتجاوز عددها الـ 105 آلاف إشهار، لافتًا إلى أن الزيادة في قيمة الإشهارات بلغت نحو 33.5% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

التمويل الاستهلاكي

وشدد على أن نشاط التمويل الاستهلاكي يعد أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020، حيث بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17.2 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 8.4 مليارات جنيه خلال عام 2020، محققًا معدل نمو بلغ 104.8%.

تطوير الأسواق والخدمات

كشف عمران عن جهود الهيئة في تطوير الأسواق والخدمات، حيث تم خفض تكلفة خدمة الاستعلام الائتماني عن عملاء الجهات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي بنسب تصل إلى 75% بما يسهم في زيادة القوة الشرائية للمجتمع، مضيفًا أنه قد تم إعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي من ضريبة القيمة المضافة لتذليل أي عقبات تواجه مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، لافتًا إلى أنه قد تم منح أول ترخيص يجمع بين مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بجانب نشاط التمويل متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر، منوهًا إلى الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر لإحدى شركات التمويل متناهي الصغر في السوق المصرية.

رؤية الهيئة المستقبلية 2025

وأشار إلى إطلاق رؤية الهيئة المستقبلية 2025، والتي وضعت التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في مقدمة أولوياتها وذلك لتصبح أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثرها تأثيرًا إقليميًا وعالميًا، لافتًا إلى إجراء تعديل على بعض أحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة تمهيدا لاستقبال طروحات كبرى لعدد من المشروعات ذات السيولة والأصول الضخمة المتوقع أن تشهدها البورصة المصرية خلال الفترة القادمة.

ونوه إلى أنه قد تم السماح بتأسيس وترخيص الشركات ذات عرض الاستحواذ (SPAC) بسجلات الهيئة وإصدار ضوابط تأسيسها ومزاولتها لأول مرة كآلية تمويل مستحدثة، كاشفًا عن الموافقة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكي، كما تمت الموافقة أيضًا على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة عن مزاولة نشاط الشراء بالهامش، مؤكدًا أنه قد تمت الموافقة على تسجيل ثلاث شركات للقيد بالبورصة بقيمة عادلة تزيد على 4 مليارات جنيه لإتاحة الفرصة أمام الشركات للتوسع وزيادة حجم الأعمال وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع الخيارات الاستثمارية أمام جميع فئات المستثمرين.

تطوير البنية التشريعية

وأشار إلى جهود الهيئة في تطوير البنية التشريعية في مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية، منوهًا إلى أنه على صعيد نشاط سوق المال تم إصدار ضوابط عملية إيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها، فضلًا عن قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (23) لسنة 2021 بشأن ضوابط تعامل الشباب في الفئة العمرية من 16 إلى أقل من 21 عامًا في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وكذا أصدرت الهيئة القرار رقم (35) لسنة 2021 بشأن الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التي تزاول أنشطة مالية غير مصرفية وللجهات التي تزاول نشاط المتعاملين الرئيسيين بأن تباشر نشاط صناديق استثمار أسواق النقد بنفسها أو مع غيرها من الجهات، كما تم اتخاذ القرار رقم (39) لسنة 2021 بشأن ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة.

وأكد أن الهيئة أصدرت القرار رقم (46) لسنة 2021 بالسماح لشركات إدارة صناديق الاستثمار بإدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش، كما تم إصدار القرار رقم (57) لسنة 2021 والذي يشترط تخصيص 10% من إجمالي سندات الطرح الخاص للاكتتاب دون حدود دنيا وذلك لتنشيط التداول بالسوق الثانوية للسندات، وكذا تم إصدار القرار رقم (71) لسنة 2021 بشأن ضوابط تعامل صناديق الاستثمار في المعادن كأحد القيم المالية المنقولة.

وأضاف أن هذا النشاط شهد أيضًا إصدار القرار رقم (106) لسنة 2021 بشأن السماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بإدارة استثمارات الشركات الأخرى، كما تم اتخاذ القرار رقم (108) لسنة 2021 بشأن مطالبة الشركات المالية غير المصرفية والمقيدة بالبورصة بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية، وكذلك تم تعديل قواعد القيد تمهيدًا لاستقبال طروحات الشركات الكبرى في البورصة المصرية لتيسير قيد المشروعات ذات الأصول الضخمة، كاشفًا عن تطبيق ضوابط جديدة لزيادة عمق السوق وتخفيض مخاطر الشراء الهامشي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في توزيع الشراء الهامشي من خلال منح فترة توفيق أوضاع تنتهي في يونيو 2022 لشركات السمسرة في الأوراق المالية لتطبيق الضوابط الجديدة لآلية الشراء بالهامش.

تعديل أحكام قانون سوق رأس المال

وأشار إلى تعديل بعض أحكام قانون سوق رأس المال ليسمح بعمل تعديل تشريعي لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة للجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص، وإرساله للجهات المختصة للموافقة عليه.

ونوه إلى ان نشاط سوق المال شهد أيضًا إصدار القرار رقم (146) لسنة 2021 والخاص بالضوابط المنظمة لعملية إيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية وتسوية المراكز المالية الناشئة عن تداولها، وكذلك صدور القرار رقم (164) لسنة 2021 بشأن الترخيص لشركات رأس المال المخاطر بمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC)، كما تم اتخاذ القرار رقم (166) لسنة 2021 الذي يشترط على شركات رأس المال المخاطر (Venture Capital Firms) ألا تقل نسبة الأشخاص الاعتبارية عن 50% من رأسمال الشركة، على ألا تقل نسبة المؤسسات المالية و/أو المستثمرين المؤهلين عن 25% من رأسمالها، مضيفًا أنه تم إصدار القرار رقم (171) لسنة 2021 والمتضمن القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC).

وأضاف ان الهيئة أصدرت القرار رقم (172) لسنة 2021 واستحدثت مادة تسمح بقيد أسهم الشركات ذات غرض الاستحواذ (SPAC) وعدم سريان بنود تقديم القوائم المالية لسنتين ماليتين سابقتين على طلب القيد، وأي تعهدات بألا تقل نسبة احتفاظ المساهمين الرئيسيين عن 51% من الأسهم المملوكة لهم في رأس مال شركة SPAC، واشتراط ألا تقل نسبة صافي الربح في آخر سنة مالية سابقة على طلب القيد عن 5% من رأس المال، وانتهاء بالاحتفاظ بأسهم الخزينة لمدة ثلاثة أشهر، منوهًا إلى الموافقة على مقترح تشريعي بحظر وتجريم نشر توصيات واستشارات للأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية على صفحات التواصل الاجتماعي، وكذا تمت الموافقة على مشروع تعديل لأحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لتنضم إلى السندات الخضراء.

تنظيم عمل وحدة الرقابة

وأكد عمران أن سوق المال المصرية شهدت أيضًا إصدار القرار رقم (191) لسنة 2021 بتعديل القرار رقم (50) لسنة 2014 بشأن تنظيم عمل وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة، حيث تضمنت التعديلات اقتراح قواعد قيد مراقبي الحسابات الذين يجوز لهم مراجعة حسابات الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات التي طرحت أوراقها المالية في اكتتاب عام والشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بإحدى بورصات الأوراق المالية المصرية، منوهًا إلى أنه تم اتخاذ القرار رقم (201) لسنة 2021 بشأن تحديد المدة بين إجراء عمليات التداول على الأسهم المقيدة بالبورصة المصرية للشركات تحت التصفية وإتمام تسويتها.

البنية التشريعية بنشاط التأمين

وأشار إلى أبرز جهود الهيئة العامة للرقابة المالية في تطوير البنية التشريعية بنشاط التأمين، حيث تم إصدار القرار رقم (93) لسنة 2021 بشأن شروط وضوابط قيد شركات التحصيل الإلكتروني لأقساط وثائق التأمين الإجباري على السيارات ومركبات النقل السريع، موضحًا أن الهيئة منحت بموجب قرارها شركات التأمين أو شركات الوساطة في التأمين، التي تعاقدت مع شركات تتولى تحصيل أقساط وثائق التأمين

543.5 مليار جنيه قيمة تداول السندات بنمو 44% .. و10.2% ارتفاعًا بمؤشر EGX30

79.6% ارتفاعًا بقيم الأوراق المخصمة.. و35.5% زيادة بعقود التأجير التمويلي

إطلاق رؤية الهيئة المستقبلية 2025.. والتحول الرقمي يتصدر أولوياتها

الموافقة على أول ترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر

إصدار ضوابط عملية إيداع وقيد الأدوات والأوراق المالية الحكومية

تعديل تشريعي لاستحداث آلية تسمح بتوريق الحقوق المالية المستقبلية المتوقعة

حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء

إدراج 4 أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال

السماح بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة

السماح لصندوق الاستثمار الخيري بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى

تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي على شركات التأمين

تعديل قواعد القيد تمهيدًا لاستقبال طروحات الشركات الكبرى في البورصة المصرية

إصدار 219 قرارًا تتضمن 97 قرارًا رقابيًا وموافقات و84 لتنظيم الأسواق المالية غير المصرفية و38 يخص شؤون الهيئة الداخلية في 2021

التأكيد على أحقية الشباب من الجنسين في التعامل بالأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية

الاتفاق مع المركزي المصري على إنشاء صندوق لتقديم مزيد من السيولة ببورصة الأوراق المالية

الخاصة بها إلكترونيًا، مهلة مدتها ستة أشهر -انتهت في نهاية عام 2021- لتوفيق أوضاعها للتعاقد مع إحدى شركات التحصيل الإلكتروني المقيدة لدي الهيئة، حال رغبتها في ذلك، لافتًا إلى صدور الكتاب الدوري رقم (21) لسنة 2021 بشأن ضوابط استثمارات صناديق التأمين الخاصة.

ونوه إلى أنه تم إصدار قرار الهيئة رقم (698) لسنة 2021 بشأن إنشاء مجمعة لتأمين السفر للخارج بهدف مد مظلة الحماية التأمينية لجميع المصريين أثناء سفرهم بالخارج، والتأمين على العاملين المصريين بالخارج ضد الحوادث، لافتًا إلى إصدار القرار رقم (205) لسنة 2021 بشأن قواعد وضوابط وتطبيق مبادئ التناسب والملاءمة في ترشيح واستمرارية شغل الأشخاص للوظائف التنفيذية الرئيسية بشركات التأمين وإعادة التأمين.

مقترح تشريعي

وكشف رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عن الجهود التشريعية الخاصة بأنشطة التمويل، حيث أصدرت الهيئة القرار رقم (83) لسنة 2021 بشأن السلع والخدمات التي تسري في شأنها أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي، كما تم إصدار القرار رقم (105) لسنة 2021 بشأن حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء، لافتًا إلى الموافقة على مقترح تشريعي لإنشاء سجل لممارسة نشاط الكفالة بأجر للحصول على تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وللتمويل الاستهلاكي، مضيفا انه قد تم إصدار القرار رقم (25) لسنة 2021 والذي يسمح لشركات التخصيم بتمويل نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش بشركات السمسرة، حيث وافق المجلس على السماح لشركات التخصيم بتقديم خدمة تخصيم الحقوق المالية الآجلة لشركات السمسرة في الأوراق المالية الناشئة عن مزاولة نشاط شراء الأوراق المالية بالهامش.

واشار إلى جهود الهيئة على صعيد التشريعات الأخرى، حيث تم إصدار القرار رقم (2) لسنة 2021 بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية، لافتًا إلى اتخاذ القرار رقم (130) لسنة 2021 المتضمن السماح لصندوق الاستثمار الخيري بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى، على أن يقتصر التزام الصندوق على تجنيب مبلغ يعادل 2% من حجم الصندوق وبحد أقصى خمسة ملايين جنيه فقط واللازم لبدء مزاولة الصندوق لنشاطه وإصدار وثائقه، منوهًا إلى الكتاب الدوري رقم (13) لسنة 2021 الذى تم إصداره بشأن تطبيق قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي على شركات التأمين وجميع الجهات والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية المخاطبة بأحكام هذا القانون.

ونوه إلى الكتاب الدوري رقم (17) لسنة 2021 الذي تم إصداره بشأن تمثيل المرأة في مجالس إدارات الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية، حيث ألزمت الهيئة في كتابها الدوري الشركات بوجود سيدتين على الأقل في مجالس إدارتها أو تمثيل المرأة بنسبة 25% في مجالس الإدارات، وهو التزام تخييري، بمعنى أن يتم اختيار أحد هذين البديلين، لافتًا إلى القرار رقم (107) لسنة 2021 الصادر بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية.

وأوضح أن تلك الضوابط تتمثل في التزام الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية التي لا يقل رأسمالها المصدر أو صافي حقوق ملكيتها عن 500 مليون جنيه باستيفاء الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للمتغيرات المناخية بتقريرها السنوي المعد من مجلس إدارتها والمرفق بالقوائم المالية السنوية، ذلك إلى جانب منح الشركات المخاطبة بأحكام هذا القرار مهلة لاستيفاء الإفصاحات الواردة حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022، وعليها موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها بشأن الإفصاحات اعتبارًا من أول يناير عام 2022.

الانفتاح على العالم الخارجي

وكشف عمران عن جهود الهيئة فيما يخص الانفتاح على العالم الخارجي، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال مراقبة الشركات مع الجانب الأردني على هامش فعاليات الدورة التاسعة والعشرين للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة في مارس 2021، كما تم انتخاب رئيس الهيئة رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC) ونائبًا لرئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) لأول مرة في تاريخ سوق المال في مصر وإفريقيا، مضيفًا أنه قد تم استقبال وفد من دولة جنوب السودان للاطلاع على دور هيئة الرقابة المالية وآلياتها في تنظيم وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية لتبادل الخبرات.

ونوه إلى مشاركة الهيئة في فعاليات مؤتمر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تحت عنوان «مستقبل النظام المالي لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه التمويل الحديث في مرحلة ما بعد جائحة كورونا» على هامش فعاليات معرض اكسبو 2020، مؤكدًا على احتفاظ مصر بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة (IOPS) للمرة الرابعة على التوالي، تقديرًا لاتساق ما تطبقه الهيئة من إجراءات رقابية مع المبادئ الرقابية العالمية، لافتًا إلى مشاركة الهيئة افتراضيًا في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل الأخضر بعنوان «قمة الأفق الخضراء» لتسريع التدفقات الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة، وتعبئة التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة الالتزامات العالمية نحو التغير المناخي.

وأشار إلى رئاسة الهيئة للاجتماع السنوي لأكبر لجان المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) لاحتضان بيئات تكنولوجية مختصة بابتكار حلول التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد على تطبيقاتها في الأسواق المالية لأول مرة تاريخ سوق المال المصرية، منوهًا إلى أنه قد تم عقد اجتماع مع ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية وبحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفي وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر 2030».

تعميق مستويات الاستدامة

وفيما يخص جهود الهيئة لتعميق مستويات الاستدامة قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة تستعرض جهودها في التوجه نحو التمويل الأخضر في مصر في جلسة نقاشية بدبي عن صبغ النظم المالية باللون الأخضر.

وأضاف محمد عمران، أنه تمت مطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية اعتبارًا من أول يناير 2022.

وكشف عن موافقة الهيئة على أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

وأشار إلى توقيع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الإفريقي الرابع والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام (Principles of Sustainable Insurance (PSI لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

وشدد على أنه تم إجراء حوار مجتمعي مع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة، منوهًا إلى إصدار التقرير السنوي للاستدامة عن عام 2020، وسيطرة أنشطة تمكين المرأة على اهتمامات وجهود الهيئة.

وأوضح أنه تم منح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري تخفيضًا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتها للمرأة.

ولفت إلى تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام من نخبة من الخبراء الدوليين والمتخصصين في مجال الاستدامة، إضافة إلى استكمال الهيكل التنظيمي للمركز الإقليمي للتمويل المستدام من خلال اختيار العناصر ذات الكفاءة.

وأكد أنه تم منح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزًا لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، وتسليمهن الجائزة وشهادات تقدير تأكيدًا لدعم القيادات النسائية وتقديم نماذج نسائية لديها إنجازات حقيقية.

وأشار إلى إطلاق مبادرة لدعم المرأة ومنح مجموعة السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج «شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد» من خلال مركز المديرين المصري نسبة خصم قدرها 50%، كما تمت الموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأوضح أنه تم منح صناديق استثمار الملكية الخاصة والمتخصصة وصناديق أدوات الدين والصناديق الخيرية خفضًا قدره 50% في مقابل الخدمات المستحقة عند الاستثمار بمجالات التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، كما تم إطلاق مركز التمويل المستدام برنامج تيسير إصدار السندات الخضراء وتدريب مراقبي البيئة المحليين للاعتماد كأخصائي بيئي في مجال البيئة، في خطوة لزيادة أعداد قائمة مراقبي البيئة المحليين دون تحمل أعباء الاستعانة بخبراء دوليين.

وأشار إلى اجتماع رئيس هيئة الرقابة المالية مع ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية، ومشاركة الهيئة افتراضيًا في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل الأخضر بعنوان «قمة الأفق الخضراء» لتسريع التدفقات الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة، وتعبئة التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة التغير المناخي العالمية، تقديرًا لاتساق ما تطبقه الهيئة من إجراءات رقابية مع المبادئ الرقابية العالمية، لافتًا إلى مشاركة الهيئة افتراضيًا في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل الأخضر بعنوان «قمة الأفق الخضراء» لتسريع التدفقات الاستثمارية للمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة، وتعبئة التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة الالتزامات العالمية نحو التغير المناخي.

وأشار إلى رئاسة الهيئة للاجتماع السنوي لأكبر لجان المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (IOSCO) لاحتضان بيئات تكنولوجية مختصة بابتكار حلول التكنولوجيا المالية وتسريع الاعتماد على تطبيقاتها في الأسواق المالية لأول مرة تاريخ سوق المال المصرية، منوهًا إلى أنه قد تم عقد اجتماع مع ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية وبحث أوجه التعاون المستقبلي في القطاع المالي غير المصرفي وفقًا لاستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر 2030».

تعميق مستويات الاستدامة

وفيما يخص جهود الهيئة لتعميق مستويات الاستدامة قال رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن الهيئة تستعرض جهودها في التوجه نحو التمويل الأخضر في مصر في جلسة نقاشية بدبي عن صبغ النظم المالية باللون الأخضر.

وأضاف محمد عمران، أنه تمت مطالبة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقارير إفصاح جديدة عن ممارسات الاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية اعتبارًا من أول يناير 2022.

وكشف عن موافقة الهيئة على أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

وأشار إلى توقيع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الإفريقي الرابع والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام (Principles of Sustainable Insurance (PSI لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

وشدد على أنه تم إجراء حوار مجتمعي مع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة، منوهًا إلى إصدار التقرير السنوي للاستدامة عن عام 2020، وسيطرة أنشطة تمكين المرأة على اهتمامات وجهود الهيئة.

وأوضح أنه تم منح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري تخفيضًا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتها للمرأة.

ولفت إلى تشكيل المجلس الاستشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام من نخبة من الخبراء الدوليين والمتخصصين في مجال الاستدامة، إضافة إلى استكمال الهيكل التنظيمي للمركز الإقليمي للتمويل المستدام من خلال اختيار العناصر ذات الكفاءة.

وأكد أنه تم منح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزًا لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، وتسليمهن الجائزة وشهادات تقدير تأكيدًا لدعم القيادات النسائية وتقديم نماذج نسائية لديها إنجازات حقيقية.

وأشار إلى إطلاق مبادرة لدعم المرأة ومنح مجموعة السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج «شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد» من خلال مركز المديرين المصري نسبة خصم قدرها 50%، كما تمت الموافقة على إجراء تعديل على أحكام السندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وإدراج أربع أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأوضح أنه تم منح صناديق استثمار الملكية الخاصة والمتخصصة وصناديق أدوات الدين والصناديق الخيرية خفضًا قدره 50% في مقابل الخدمات المستحقة عند الاستثمار بمجالات التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، كما تم إطلاق مركز التمويل المستدام برنامج تيسير إصدار السندات الخضراء وتدريب مراقبي البيئة المحليين للاعتماد كأخصائي بيئي في مجال البيئة، في خطوة لزيادة أعداد قائمة مراقبي البيئة المحليين دون تحمل أعباء الاستعانة بخبراء دوليين.

وأشار إلى اجتماع رئيس هيئة الرقابة المالية مع ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر لتعزيز تمكين المرأة المصرية،

توقيع مذكرة تفاهم في مجال مراقبة الشركات مع الجانب الأردني

دعم توفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجًا بمبلغ 250 مليون جنيه باجمالي 500 مليون جنيه

تعديل ضوابط وإجراءات الطرح العام والخاص لأدوات الدين

تمكين الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار من إدارة تمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية

السماح بتسوية العمليات المنفذة على سندات الشركات المقيدة بنهاية جلسة التداول

إعفاء خدمات التمويل الاستهلاكي من ضريبة القيمة المضافة

إنشاء سجل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقات التمويل العقاري

منح أول ترخيص لمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالقطاع المالي غير المصرفي

اعتماد الهيئة الترخيص الثاني لمنتج التمويل الأصغر (Nano-Finance)

احتفاظ الهيئة للمرة الرابعة على التوالي بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي المعاشات وصناديق التأمين الخاصة للفترة 2022-2023

إصدار ضوابط تأسيس ومزاولة نشاط الشركات ذات غرض الاستحواذ وقيد أوراقها بالبورصة لأول مرة

إدراج أدوات تمويل مستحدثة ترتبط بمجالات التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية وتمكين المرأة والأنشطة البيئية في سوق المال

الموافقة على خفض 20% من قيمة مقابل الخدمات المستحقة عن عمليات التداول بالبورصة

السماح بتعديل قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات

ومشاركة الهيئة افتراضيًا في اللقاء الذي نظمه معهد التمويل لأخضر بعنوان «قمة الأفق الخضراء لتسريع التدفقات الاستثمارية لمشروعات الخضراء والمشروعات صديقة البيئة»، وتعبئة التمويل من الحكومات ومن القطاع الخاص لمواجهة الالتزامات العالمية نحو التغير المناخي ضمن الدورة 26 لمؤتمر الأطراف للأمم المتحدة لتغيير المناخ COP26 بمدينة جلاسجو الاسكتلندية.

ونوه إلى أن الهيئة اتخذت إجراءات الانضمام إلى إعلان الأمم المتحدة لتمكين المرأة WEP كأول جهة حكومية في مصر لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية على الانضمام للإعلان واستخدام المبادئ السبعة كأداة توجيهية للإجراءات التي يمكن اتخاذها في مكان العمل والمجتمع لتمكين المرأة.

تحسين مناخ الاستثمار

وأوضح أنه تم إطلاق مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية مالية غير تقليدية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاع المالي غير المصرفي في مصر، كما تم الاتفاق والتنسيق مع البنك المركزي المصري على إنشاء صندوق تمويل شركات الوساطة المالية لزيادة حجم السيولة بالبورصة المصرية.

وتم إجراء مجموعة من الاجتماعات الدورية مع المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في مصر، والموافقة على خفض 20% من تكلفة مقابل الخدمات المحصلة من عمليات التداول بالبورصة المصرية وإرسال مشروع القرار إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ اجراءات استصداره بهدف زيادة أحجام التداول بالبورصة المصرية، والسماح للشركات المرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بتمويل عمليات الشراء بالهامش للأوراق المالية بما يسهم في تعظيم كفاءة سوق المال.

وأشار إلى السماح بالتعديل على قواعد اكتتاب الأفراد والمؤسسات المالية في الطرح الخاص لإصدار السندات، واشتراط تخصيص نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي السندات المطروحة ليتم الاكتتاب بها دون حدود دنيا بهدف تنشيط التداول بالسوق الثانوية للسندات، ولتشجيع إطلاق صناديق الاستثمار الخيرية وتيسير عملها وافق مجلس إدارة الهيئة على السماح لصندوق الاستثمار الخيري باعتباره أحد صناديق الاستثمار التي تباشرها البنوك وشركات الأنشطة المالية غير المصرفية بنفسها أو مع غيرها بعدم التقيد في إصدار وثائقه بحد أقصى، ولتيسير قيد وطرح الشركات الكبرى في البورصة قامت الهيئة بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية.

تقوية الإطار المؤسسي

وأكد محمد عمران، أنه تم إصدار أدلة رقابية لحصر القواعد والمعايير المنظمة لأنشطة صناديق الاستثمار والسندات والتمويل العقاري والتمويل الاستهلاكي والتأجير التمويلي لمواكبة التطور في القواعد التنظيمية وذلك في إطار دور الهيئة لتحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة داخل أنشطة التمويل على وجه الخصوص.

وأشار إلى صدور ضوابط التشكيل والترشح لعضوية مجالس إدارات شركات الإيداع والقيد المركزي الثلاث للأوراق المالية والأدوات المالية الحكومية وأسواق العقود الآجلة، وكذلك صندوق حماية المستثمر لتكون ضوابط تشكيل مجالس إدارات تلك الشركات متطابقة مع قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية السابق إقرارها.

ولفت إلى صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية عن أنشطة الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية بالبورصة أو العاملة في مجال الأوراق المالية والأدوات المالية والمعروف بصندوق حماية المستثمر من المخاطر غير التجارية.

وتم حظر استخدام إيصالات الأمانة كضمانة مالية مقدمة من العملاء للحفاظ على توازن حقوق المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية، وذلك في إطار تنظيم شؤون إدارة ضمانات العملاء في الأنشطة المالية غير المصرفية، علاوة على إنشاء الهيئة لسجل إلكتروني جديد لإشهار اتفاقات التمويل العقاري لاستهداف حماية حقوق جهات التمويل، بجانب إخضاع الوظائف الرئيسية لشركات التأمين وإعادة التأمين لمعايير النزاهة والسمعة الحسنة والكفاءة والقدرة وعدم تعارض المصالح.

خريطة الأدوات الجديدة والمبتكرة لجذب السيولة للبورصة

باره عريان

رسم مجموعة من خبراء سوق المال، خريطة للأدوات والمنتجات الجديدة والمبتكرة التي تحتاج إليها سوق رأس المال المصرية لاستقطاب وجذب السيولة، وفي مقدمتها حاجة البورصة لمزيد من الأوراق المالية والطروحات الجديدة بمختلف القطاعات الاقتصادية لتعميق السوق وجذب أنظار المستثمرين وخاصة من فئة المؤسسات.

وأكد خبراء سوق المال على ضرورة مشاركة جميع الجهات وخاصة الشركات ذات الاستثمار العائلي وأيضًا القطاع الخاص والحكومي في الإصدارات والطروحات الجديدة، ما يزيد من معروض مؤشرات البورصة المصرية ويساهم في جذب مستثمرين ومتعاملين جدد.

استحوذت صناديق الاستثمار على اهتمام كبير من المشاركين في هذا الملف الذي تناقشه جريدة "حابي" بحثًا عن حلول تساعد على تحسين وضع سوق المال، مؤكدين أن ارتفاع الفوائد البنكية على مدار الأعوام الماضية أثر بدوره على وضع صناديق الاستثمار في جذب السيولة للبورصة المصرية، مؤكدين على ضرورة قيام البنوك والجهات المعنية بتنشيط صناديق الاستثمار والترويج لها جيدًا لاستعادة مكانتها في السوق كوعاء استثماري منافس قادر على جلب سيولة لسوق الأسهم.

وأشاروا إلى أن أدوات الدين الخاصة تلعب دورًا محوريًا في جذب السيولة، بجانب محافظ الاستثمار النوعية والصناديق القطاعية، إلا أنهم لفتوا إلى أن الأخيرة تواجه عائق افتقار القطاعات الممثلة بالبورصة لوجود عدد واسع ومتنوع من الأوراق المالية.

كريم هلال رئيس مجلس إدارة شركة سيكونس فينشرز:

القطاعات الواعدة القادرة على اجتذاب السيولة تعاني من نقص بالأسهم المقيدة

قال كريم هلال، رئيس مجلس إدارة شركة سيكونس فينشرز، إن سوق الأسهم المحلية تعاني من مشكلات كبيرة منذ سنوات طويلة، وهو ما يجعل فكرة طرح منتجات جديدة لجذب السيولة أمرًا غير مجدٍ، لا سيما في ظل ما يعاني منه السوق من مشكلات يتمثل أبرزها في عدم وجود وعي مالي، فضلًا عن افتقاره إلى العمق، وهو ما يتزامن مع قلة أعداد المتعاملين.

وعلى صعيد أدوات الدين الخاصة التي تعد الشق الثاني من سوق رأس المال، نوه هلال إلى أنها تشمل السندات بمختلف أشكالها واستحقاقتها المختلفة وأوراق الدفع قصيرة الأجل، مؤكدًا على أهمية هذه الأدوات المالية غير المصرفية حيث إنها تلعب دورًا محوريًا في جذب السيولة إلى سوق المال.

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة سيكونس فينشرز، أن الاقتصاد المصري يتسم بعدم اعتماده على قطاعات محددة، بل يتميز بتنوع القطاعات والأنشطة التي يستند إليها، لافتًا إلى أنه على الرغم من الأداء القوي لجميع القطاعات إلا أنه لا ينعكس على أداء الأوراق المالية لذات القطاعات بالبورصة المصرية.

وأوضح هلال، أنه على سبيل المثال فقد شهد قطاع الاتصالات خروجًا لكبرى الشركات المدرجة بالسوق، وكذا الأمر فيما يخص نشاط التطوير العقاري والمقاولات والذي يشهد وجود عدد محدود من الأوراق المالية، وهو ما يتزامن مع خروج شركات كبيرة من البورصة المصرية، مضيفًا أن قطاع البنوك أيضًا شهد خروج عدد كبير من البنوك المدرجة، ما أدى إلى قلة عدد الأوراق المالية المتداولة في هذا النشاط بالبورصة.

وأشار هلال، إلى أن أبرز القطاعات الواعدة القادرة على اجتذاب سيولة تعاني من نقص بالأسهم المدرجة، كقطاعات الصحة والتعليم والصناعات الغذائية، وكذا الصناعات التصديرية، مؤكدًا حاجة البورصة المصرية إلى أوراق مالية في جميع القطاعات الاستثمارية

الأبرز: الصحة والتعليم والصناعات الغذائية والصناعات التصديرية

طرح منتجات جديدة غير مجدٍ في ظل افتقار السوق للعمق

اهتمام بنوك الاستثمار بالتوسع في الأنشطة المالية غير المصرفية سعيًا لتحقيق أرباح مستدامة

أدوات الدين الخاصة تلعب دورًا محوريًا في استقطاب السيولة

الأداء القوي للأنشطة الاقتصادية لا ينعكس على أداء قطاعاتها بالبورصة

كريم هلال رئيس مجلس إدارة شركة سيكونس فينشرز

الواعدة التي تتمتع بفرص كبيرة للنمو.

ونوه هلال، إلى أنه لا يفضل صناديق الاستثمار التي تتخصص في نشاط استثماري محدد، حيث إن هذا النوع يتنافى مع أحد أهم مزايا الصناديق الاستثمارية والمتمثل في تنويع المخاطر، موضحًا أن تأسيس صندوق نوعي يؤدي إلى وضع جميع الاستثمارات في نطاق واحد، الأمر الذي من شأنه رفع درجة المخاطر.

وأوضح هلال، أن تركيز بنوك الاستثمار على التوسع في مختلف فروع الأنشطة المالية غير المصرفية خلال الآونة الأخيرة يأتي بهدف التنويع بالاستثمارات، وهو ما يتزامن مع سعيها لتحقيق أرباح مستدامة، لافتًا إلى أن نتائجها المالية تعكس أن نسب النمو المتزايدة تأتي بدعم من هذه الأنشطة وتشمل: التأجير التمويلي والتمويل متناهي الصغر وغيرهما من الأنشطة التي ترفع معدلات النمو بصورة كبيرة، وهو ما يعكس أن توجههم أدى لتحقيق التكامل في هذا الإطار.

وأضاف رئيس مجلس إدارة شركة سيكونس فينشرز، أن الصكوك التي تتوافق مع أحكام الشريعة هي سندات مغلفة بإطار يميزها ويجعلها تحظى بإقبال أكبر من جانب شريحة معينة من المستثمرين تفضل الاستثمار في تلك النوعية من الأدوات والأوعية، وهو ما يعكس أنها قادرة على اجتذاب شريحة جديدة وكبيرة لسوق المال المصرية.

محمد ماهر الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA:

تصميم أوعية جاذبة للمؤسسات ضرورة لاستعادة توازن السوق

أكد محمد ماهر، الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA، وعضو لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية، أن سوق المال المصرية تحتاج في المقام الأول إلى طروحات جديدة من جميع الجهات، سواء قطاع الأعمال العام أو الحكومة أو القطاع الخاص، نظرًا لما لذلك من دور هام في إتاحة منتجات جديدة جاذبة للاستثمارات المختلفة، وهو ما تحتاج إليه السوق بصورة كبيرة خلال هذه الفترة.

وشدد على ضرورة قيام البنوك والجهات المختلفة بتنشيط صناديق الاستثمار والترويج لها جيدًا، لا سيما في ظل التراجع الكبير الذي تشهده أحجام الصناديق خلال الآونة الأخيرة، موضحًا أن هذا التراجع جاء نتيجة انجذاب السيولة إلى الأدوات المالية المصرفية ذات الفوائد المرتفعة مثل الشهادات الادخارية والسندات وأذون الخزانة.

ولفت إلى أن الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار الفائدة يتطلب القيام بعملية ترويج للصناديق حتى تتمكن من جذب المستثمرين مرة أخرى، مؤكدًا أن تنشيط الصناديق والتسويق لها من شأنه زيادة الاستثمارات بها، الأمر الذي من شأنه تفعيل دورها في صناعة السوق وهيكلتها.

وأوضح أن هيكلة السوق تعد خطوة هامة، نظرًا لضرورة زيادة نسبة المؤسسات مقارنة بالأفراد، حيث إن الوقت الحالي يشهد استحواذ الأفراد على 80% من أحجام التداول، لافتًا إلى أن ضعف القيم السوقية وقلة عدد الأسهم يدفع عددًا كبيرًا من الأفراد للتركيز على أسهم المضاربات، الأمر الذي من شأنه التأثير سلبًا على السوق، مما يعكس أهمية زيادة الدور المؤسسي حتى يتم تقليل عمليات المضاربة، وتحقيق الاستقرار بالسوق.

وأكد ماهر، على أهمية قيام بنوك الاستثمار بابتكار منتجات جديدة بهدف جذب شريحة أكبر من المستثمرين، لافتًا إلى أنه كلما نجحت المؤسسات في تأسيس صناديق مختلفة ومتنوعة ستتمكن من جذب استثمارات جديدة وزيادة دور المؤسسات في سوق المال المصرية.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية، إلى أنه قد غاب عن السوق ابتكار محافظ استثمار نوعية، في ظل التركيز على الاستثمار في شقين وهما: الأسهم وأدوات العائد الثابت.

ونوه إلى أن التخصص الاستثماري يظهر بصورة واضحة في الاستثمار المباشر من خلال صناديق الاستثمار القطاعية، والتي تلعب دورًا مهمًا في عودة المؤسسات للبورصة المصرية، لا سيما أنها تتناسب مع شريحة أكبر من المستثمرين، حيث تكون متوافقة مع توجهاتهم القطاعية، مما يساهم في تحسن السوق، مؤكدًا أن ابتكار صناديق متخصصة يساعد بصورة كبيرة على تحريك السوق وجذب الاستثمارات المختلفة خاصة من جانب المؤسسات.

السوق تحتاج إلى طروحات جديدة بمختلف القطاعات من جميع الجهات

ارتفاع الفوائد البنكية أثر على دور صناديق الاستثمار وتنشيطها بات ضروريًا لاستعادة مكانتها

دور مهم للصناديق القطاعية في عودة المؤسسات للبورصة.. والسوق غاب عنها ابتكار محافظ نوعية

التوسع في المنتجات والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة يسهم في جذب متعاملين جدد

لجنة المؤشرات تعكف على دراسة وإعداد مؤشرات قطاعية بالبورصة المصرية والترويج لها

وعلى صعيد المنتجات ذات الصبغة الإسلامية وبعد أن شهدت السوق إصدارات متعددة للصكوك التمويلية بعد سنوات طويلة من الحديث عنها، وهل تحتاج إلى السوق المزيد من هذه النوعية من المنتجات لتنشيط أحجام التعاملات، قال ماهر، إن هناك نقصًا في الوعي لدى عدد كبير من المستثمرين بأن البورصة تتسم بكونها وسيلة استثمار غير متوافقة مع الشريعة، مؤكدًا أن وجود هذا النوع من الأدوات المالية أو الصناديق أو المحافظ الإسلامية من شأنه جذب شريحة من المستثمرين كانت غائبة عن السوق نتيجة عدم توفر المنتجات التي تتناسب معهم.

وأضاف ماهر، إن سوق المال المصرية تعاني من ضعف نظرًا لقلة عدد الأسهم المقيدة ومحدوديتها، حيث أن عددهم

محمد ماهر الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية

220 شركة تقريبا، مؤكدًا احتياج البورصة لأضعاف هذا الرقم، خاصة في ظل تأثر مؤشرات البورصة بعدد قليل من الشركات ذات القيمة السوقية المرتفعة والتي تؤثر على أداء المؤشرات صعودًا أو هبوطًا، مما يجعل أداء المؤشرات غير معبر عن السوق ككل.

وأكد أنه كلما ازداد عمق السوق بزيادة عدد الشركات ونسب التداول الحر بها، كانت السوق أكثر كفاءة وأكثر تعبيرًا عن الاقتصاد.

وكشف ماهر، عن أن لجنة المؤشرات في البورصة المصرية تعكف حاليًا على دراسة وإعداد مؤشرات قطاعية لسوق المال والترويج لها، وذلك في شتى القطاعات ومنها: التعليم والصحة والصناعة والقطاع العقاري والمؤسسات المالية والبنوك.

وأوضح ماهر، رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA، وعضو لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية، أنه يجري العمل على نموذج المحاكاة الخاص بكل مؤشر قطاعي خلال هذه الفترة تمهيدا لنشرها والترويج لها.

ونوه ماهر، إلى أن نقص أعداد الشركات داخل المؤشرات القطاعية يعد بمثابة عائق يحول أمام إطلاق هذه المؤشرات، مؤكدًا على أهمية زيادة عدد الشركات المقيدة بالبورصة بمختلف القطاعات حتى يكون المؤشر أكثر كفاءة وتعبيرًا عن القطاع الخاص به.

أحمد أبو السعد الرئيس التنفيذي لشركة أزيموت مصر وعضو مجلس إدارة البورصة المصرية:

ضعف تمثيل الأسهم بالقطاعات المتداولة يعوق نجاح الصناديق القطاعية

البورصة متعطشة للمزيد من الإصدارات والأوراق المالية في جميع القطاعات

قال أحمد أبو السعد، الرئيس التنفيذي لشركة أزيموت مصر وعضو مجلس إدارة البورصة المصرية، إن سوق المال تحتاج إلى الوصول بالمنتجات المتاحة حاليًا إلى أكبر عدد من المستثمرين، من خلال اتباع الوسائل المستحدثة بما يضمن الوصول إلى قناعة للمتعاملين، موضحًا أن هذه الخطوة مهمة ولازمة قبل النظر إلى طرح واستحداث منتجات جديدة.

ونوه أبو السعد، إلى أن عدد الشركات الحالي بمؤشرات السوق يعكس عدم وجود تمثيل قوي للقطاعات المختلفة، مؤكدًا أن البورصة متعطشة للمزيد من الإصدارات والأوراق المالية في كل القطاعات التي تعكس الأنشطة الاقتصادية المتعددة.

وأضاف أن عدم وجود قطاع واحد ممثل بقوة في البورصة المصرية، يبرهن على الحاجة الملحة لتقديم طروحات لأوراق مالية جديدة خلال هذه الفترة، لافتًا إلى أنه من الضروري أن تشمل الطروحات شركات القطاع العائلي والخاص إلى جانب الحكومي.

ويرى أبو السعد، أن صناديق الاستثمار القطاعية لن تكون قادرة على تقديم دور مؤثر في ضوء ضعف تمثيل الأسهم في القطاعات المتداولة بسوق الأوراق المالية، منوهًا إلى أن صناديق الاستثمار

ضرورة مشاركة القطاع العائلي والخاص مع الحكومي في الطروحات

عدم وجود قطاع واحد ممثل بقوة بالبورصة يبرهن على الحاجة الملحة لأوراق جديدة

القطاعية المباشرة قد تتمكن من القيام بدور أكبر في حال تمت إتاحة طروحات جديدة لأوراق مالية قوية قادرة على تعزيز السوق وأحجام التداولات بها، مضيفًا أن الوضع الحالي للسوق لن يتيح لهذه الصناديق تحقيق النتائج المرجوة.

وبسؤاله عن مدى تأثير توسع بنوك الاستثمار في الأنشطة المالية غير المصرفية على تركيزها في ابتكار منتجات وأوعية استثمارية جديدة لسوق المال، قال أبو السعد، إن التوسع في هذه الأنشطة لم يتعارض مع عمل بنوك الاستثمار على ابتكار منتجات جديدة لسوق المال، مرجعًا هذا التوجه من جانب بنوك الاستثمار إلى تطلعها لإضافة أنشطة تضمن لها تحقيق ربحية، لمعادلة القصور الذي تشهده سوق المال في هذا الإطار خلال الآونة الأخيرة، الأمر الذي من شأنه تحقيق التكامل بين الخدمات والأنشطة التي تقدمها بنوك الاستثمار، بهدف تحقيق الصالح العام للمساهمين والمستثمرين.

أحمد أبو السعد الرئيس التنفيذي لشركة أزيموت مصر وعضو مجلس إدارة البورصة المصرية

أحجام كبيرة من السيولة تفضل الاستثمار في المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة

صناديق الاستثمار الآلية الأكثر قدرة على جذب السيولة

وعلى مستوى المنتجات الإسلامية، أكد أبو السعد، أن إطلاق الصكوك كان له دور كبير في جذب السيولة إلى السوق، مضيفًا أن سوق المنتجات والأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة لا يزال بكرًا ومتعطشًا للمزيد، خاصة في ظل أن وجود أحجام كبيرة من السيولة تفضل الاستثمار في هذه النوعية من الأصول.

وأشار إلى أن صناديق الاستثمار تتسم بكونها الآلية والأداة الأكثر قدرة على جذب السيولة، وبالتركيز على وصولها لأكبر عدد من المتعاملين في مختلف الفئات، سيكون له دور محوري في تحقيق الازدهار بسوق المال المصرية.

وأكد أن صناديق الاستثمار تقوم بأداء جيد خلال هذه الفترة يعكس قوتها، لا سيما بعد أن تم تعديل التشريع الخاص بإصدار صناديق الاستثمار والذي كان يتيح هذه الآلية للبنوك فقط في السابق، وهو ما تم تعديله وأدى ذلك إلى طفرة كبيرة في إصدار صناديق جديدة خلال الآونة الأخيرة، متوقعًا زيادة معدلات إصدار الصناديق خلال المرحلة المقبلة، الأمر الذي من شأنه اجتذاب عدد كبير من المستثمرين الجدد.

يرسمه خبراء الاقتصاد الكلي ببنوك الاستثمار

السيناريو الأنسب لإعادة هيكلة منظومة دعم الخبز

إسلام سالم

تعكف الحكومة على دراسة عدة سيناريوهات تتعلق بإعادة هيكلة منظومة دعم الخبز بشكل كامل، بعد توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعادة النظر في المنظومة والتسعير والتأكيد على وصول الدعم لمستحقيه.

وتستعرض جريدة «حابي» في هذا الملف آراء عدد من خبراء الاقتصاد الكلي ببنوك الاستثمار، بشأن تصوراتهم حول السيناريو الأنسب لهيكلة منظومة دعم الخبز في الدولة المصرية، من واقع طبيعة المواطنين والظروف الاقتصادية الحالية.

رأى البعض ضرورة البدء في وضع خطة للتحول لمنظومة الدعم النقدي كبديل عن الدعم السلعي والعيني والذي يسمح بتسرب السلع منه للسوق السوداء وإتاحة المنتج بسعرين مختلفين، مشيرين إلى إمكانية منح دعم نقدي مشروط مرتبط ببند الغذاء.

فيما رأى آخرون إمكانية التحرك أولًا على رفع سعر الخبز، وذلك لمواجهة الزيادة في التكاليف الحالية على مستوى القمح والمطاحن والمخابز بجانب تغطية تكاليف موازنة الوجبات والتغذية المدرسية، لافتين إلى أن ذلك سيكون لفترة ولحين دراسة سيناريوهات الدعم الأنسب.

وكان وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي، قد أكد في تصريحات سابقة أنه تتم دراسة الرفع التدريجي لسعر الخبز المدعم مع ضرورة تحديد الفئات الأكثر احتياجًا قبل تنفيذ هذا الأمر، لتعويضهم من خلال تكافل وكرامة أو بطاقات التموين نفسها.

وأوضح المصيلحي، أنه يتم تقديم دعم نقدي من خلال برنامج تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي، بجانب دعم السلع التموينية النقدي المشروط، بينما لا يزال دعم الخبز عينيًا، مؤكدًا أن الدعم النقدي المشروط أكثر كفاءة.

رضوى السويفي رئيس قطاع البحوث بشركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية:

الدولة المصرية تتجه نحو الدعم النقدي في جميع القطاعات

وجود سعرين للسلعة الواحدة والسوق السوداء أبرز مشاكل العيني

قالت رضوى السويفي، رئيس قطاع البحوث في شركة الأهلي فاروس للأوراق المالية، إن جميع دول العالم اتجهت خلال الفترة الماضية إلى تقديم الدعم النقدي، وليس العيني أو السلعي.

وأضافت السويفي، في تصريحات لجريدة «حابي» أن الدعم العيني يخلق سعرين مختلفين للسلعة الواحدة، ومن مشاكله أيضًا عملية تهريب السلع وخلق سوق سوداء لها، وبالتالي كفاءته ليست كبيرة بعكس الدعم النقدي.

وأكدت رئيس قطاع البحوث في شركة الأهلي فاروس للأوراق المالية، أن الدولة المصرية ستتجه نحو الدعم النقدي في جميع القطاعات وأن الأمر لن يقتصر فقط على منظومة دعم الغذاء «السلع التموينية والخبز».

وأوضحت السويفي، أن الدعم النقدي له مزايا متعدده عن نظيره السلعي، إذ يمنح محدودي الدخل إمكانية توجيه الدعم في الاتجاه الذي يراه في صالحه ويحتاج إليه، سواء للطعام والشراب أو التعليم أو الصحة، مشددة على ضرورة تحديث قاعدة البيانات قبل التحول للدعم النقدي حتى يصل الدعم لمستحقيه، وبما يزيد من كفاءة منظومة الدعم.

وأشارت إلى أنه من الممكن تطبيق الدعم النقدي المشروط على أن تتم إتاحة توجيهه للغذاء بشكل عام وليس لسلع محددة بعينها، خاصة أن الفترة المقبلة قد تشهد تطبيق النظام الصحي الشامل والذي سيكون منظومة كبيرة للغاية –بحسب وصفها– تتضمن إصدار بطاقات للمستفيدين من هذه المنظومة.

وحول فكرة وجود أكثر من 70 مليون مواطن مستفيد من دعم الخبز، أكدت رضوى السويفي، أنه من غير المعقول والمنطقي وجود 70 مليون مواطن من أصل 100 مليون مستحق لدعم الخبز، وبالتالي فإن الهدف الأساسي في المرحلة الحالية هو تنقية وتحديث قاعدة البيانات لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

الجدير بالذكر أن وزارة التموين والتجارة الداخلية أكدت قبل أسابيع قليلة، أن إجمالي عدد المستفيدين من صرف الخبز المدعم وصل إلى 72 مليون مستفيد، بينما بلغ عدد المستفيدين من صرف السلع التموينية إلى 64 مليون مستفيد خلال عام 2021.

وفي أغسطس الماضي، كشف الرئيس عبد الفتاح السيسي، عن توجيه وزارة التموين والتجارة الداخلية بدراسة تعديل منظومة دعم الخبز، مؤكدًا صعوبة استمرار المنظومة بذات الشكل في ظل ارتفاع تكلفة رغيف الخبز وأيضًا زيادة عدد المستفيدين منها، ما يزيد من الأعباء التي تتحملها الدولة لتقديم الدعم للمواطنين.

رضوى السويفي رئيس قطاع البحوث في شركة الأهلي فاروس للأوراق المالية

النقدي يمنح محدودي الدخل إمكانية توظيفه في احتياجاته الحقيقية

تحديث قاعدة البيانات ضرورة لزيادة كفاءة المنظومة وضمان وصول الدعم لمستحقيه

تطبيق الدعم النقدي المشروط للغذاء وارد

محمد أبو باشا كبير المحللين الاقتصاديين ونائب رئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس:

تكافل وكرامة حلقة الوصل في تحول منظومة الدعم مستقبلًا

توسيع قاعدة المستفيدين يزيد ثقة المواطنين ويساعد على التخلي عن الدعم السلعي

قال محمد أبو باشا، كبير المحللين الاقتصاديين ونائب رئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس، إن المواطنين اعتادوا على الدعم العيني بشكل كبير، خاصة أن المواطن يضمن الكمية والأحجام لأي سلعة أو منتج يحصل عليه، مشيرًا إلى أنه دائمًا ما يكون هناك تخوف لدى المواطنين بشأن الدعم النقدي، من حيث احتمالية عدم كفاية أموال الدعم لشراء نفس الكميات التي يحصل عليها في الدعم العيني.

وأكد أبو باشا لجريدة «حابي» أن الدعم النقدي له عدة مميزات ودور كبير في القضاء على أي نوع من أنواع تسرب الدعم، كما أنه يغلق أي باب للفساد أو السرقات للسلع والمنتجات.

وعن النظام الأنسب للتطبيق في مصر، أوضح كبير المحللين الاقتصاديين ونائب رئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس، أن الدعم العيني هو الأنسب للتطبيق خلال الفترة الحالية على الأقل، خاصة مع استمرار تقنين عملية منح الدعم الذي نفذته وزارة التموين من حيث الأعداد لكل سلعة أو الأوزان فيما يتعلق بحجم رغيف الخبز، إضافة إلى عملية تنقية البطاقات التموينية من غير المستحقين.

وكانت وزارة التموين قد قررت في أغسطس 2020، تثبيت سعر رغيف الخبز عند 5 قروش لأصحاب بطاقات التموين، مع تخفيض وزن الرغيف من 110 إلى 90 جرامًا، كما أصدرت قرارًا آخر يوليو 2021، بصرف كيلو أرز للبطاقة التي يقل عددها عن 4 أفراد، و2 كيلو أرز لأكثر من 4 أفراد، وبحد أقصى 4 عبوات زيت 800 مل جرام أو 1 كيلوجرام على البطاقة التموينية أيًا كان عدد أفرادها، و2 كيلو سكر لكل فرد مقيد على بطاقة التموين.

وشدد أبو باشا، على صعوبة وجود نحو 70 مليون مواطن يحتاج لدعم البطاقات التموينية وبنفس الدرجة، مؤكدًا أنه من الضروري أن تشهد البطاقات التموينية عملية تنقية لتحديد المستحقين والأكثر احتياجًا.

ونوه إلى أن برنامج الدعم «تكافل وكرامة» سيكون عبارة عن حلقة الوصل في عملية التحول من الدعم العيني إلى النقدي مستقبلًا من خلال توسيع قاعدة مستحقيه والوصول لشرائح أكثر، مؤكدًا صعوبة تنفيذ التحول من الدعم العيني الذي استمر 60 أو 70 عامًا دفعة واحدة.

محمد أبو باشا كبير المحللين الاقتصاديين
ونائب رئيس قطاع البحوث في المجموعة المالية هيرميس

يمكن الاستعانة بالتجربة البرازيلية في بحث ودراسة السيناريوهات المناسبة للدعم في مصر

المواطنون اعتادوا على الدعم العيني لضمان كمية وأحجام السلع

الدعم النقدي يقضي على التسرب ويغلق أي باب للفساد أو السرقات

وعن أبرز التجارب الدولية في هذا الشأن أشار محمد أبو باشا، إلى أن دولة البرازيل من أشهر الدول التي طبقت نظام الدعم النقدي المشروط في قطاعات الصحة والتعليم، وكان برنامج دعم كبيرًا للغاية ومؤثرًا، ومن الممكن أن تساعد التجربة البرازيلية عند بحث ودراسة السيناريوهات المختلفة للدعم في مصر.

ولفت إلى أنه رغم صعوبة التحول من الدعم السلعي إلى النقدي، إلا أن توافر الأموال في أيدي المواطنين سيمكنهم من توجيه تلك الأموال في الأماكن التي تحتاجها كل أسرة، فهناك شخص يرى أن احتياجاته خلال الفترة الحالية شراء ملابس وآخر يرى أنه يحتاج لشراء غذاء، وبالتالي فيمكنه اختيار أوجه الصرف المناسبة.

وأكد أن تفعيل برنامج تكافل وكرامة بشكل أوسع سيساهم في تعزيز ثقة المواطنين بشأن الدعم النقدي تدريجيًا، وبالتالي سيمكن من تنفيذ عملية التحول بعدما يطمئن المواطن على كفاية أموال الدعم في تلبية احتياجاته.

إنجي الديواني مدير بحوث القطاع الاستهلاكي في بنك الاستثمار بلتون:

رفع السعر السيناريو الأفضل لتغطية ارتفاع التكاليف

تدبير تكلفة التغذية الطلابية من دعم الخبز يحتاج إلى زيادة سعر الرغيف بنحو 6 قروش

قالت إنجي الديواني، مدير بحوث القطاع الاستهلاكي في بنك الاستثمار بلتون المالية القابضة، إنه على الأرجح سيتم تمويل تكلفة الوجبات المدرسية التي تحدث عنها الرئيس عبد الفتاح السيسي وتصل إلى نحو 7.7 مليارات جنيه، عبر خفض الدعم المخصص للخبز.

أضافت الديواني لجريدة «حابي» أنه بافتراض توفير تكلفة الوجبات المدرسية من عدد أرغفة الخبز بالموازنة والمقدرة بنحو 120 مليار رغيف، نجد أن هناك حاجة لزيادة سعر الرغيف بنحو 6 قروش.

وأكدت مدير بحوث القطاع الاستهلاكي في بنك الاستثمار بلتون، أن سعر الرغيف المدعم حاليًا 5 قروش فقط، وبالتالي ممكن أن يرتفع سعر إلى ما بين 10 و15 قرشًا لتوفير تكلفة الوجبات المدرسية فقط.

وأوضحت الديواني، أنه إذا أخذ في الحسبان تكلفة القمح بالأسعار الجديدة، والزيادات التي تطالب بها المطاحن والمخابز، سيكون السعر أعلى لتغطية الزيادة في التكاليف.

وفيما يخص أفضل سيناريوهات للتعامل مع الدعم في الدولة المصرية، شددت الديواني، على أن الأنسب هو رفع سعر الرغيف لتغطية التكاليف المطلوبة، مشيرة إلى أن فكرة تحويل منظومة دعم الخبز لنقدي بدلًا من العيني لا تزال قيد الدراسة من قبل الحكومة، ومن المفترض أن يتم الإعلان عن التصور الجديد للمنظومة في أواخر شهر مارس المقبل.

إنجي الديواني مدير بحوث القطاع الاستهلاكي
في بنك الاستثمار بلتون المالية القابضة

إعلان شكل منظومة دعم الخبز الجديدة أواخر مارس المقبل

الدعم النقدي يعني منح المواطن تكلفة عدد الأرغفة التي يحصل عليها شهريًا بواقع 90 جنيهًا

ونوهت إلى أن فكرة الدعم النقدي عبارة عن منح المواطن تكلفة عدد الأرغفة التي يحصل عليها، بواقع 60 قرشًا للرغيف الواحد، وبالتالي فالمواطن يحصل على 3 جنيهات يوميًا و90 جنيهًا شهريًا، نظير 5 أرغفة يوميًا، وذلك طبقًا للمنظومة التي يتم العمل بها حاليًا.

أضافت إن الرئيس عبد الفتاح السيسي كان قد أعلن إعادة النظر في تكلفة رغيف الخبز، كما يمكن أن تنخفض أعداد الأرغفة المخصصة للمواطنين كخطوة لتخفيف أعباء الدعم عن الدولة.

وأشارت الديواني إلى أن منح المواطن 90 جنيهًا شهريًا وفقًا للمنظومة الحالية وتكلفة وعدد الأرغفة، يعطيه كامل الحرية في شراء الخبز أو حتى الحصول على أي سلع أخرى من السلع التموينية التي تتيحها الدولة بالمجمعات الاستهلاكية، ما سيقلل من استهلاك الخبز.

ولفتت مدير بحوث القطاع الاستهلاكي في بنك الاستثمار بلتون، إلى أن تقليل معدلات استهلاك الخبز، سيؤدي لخفض فاتورة استيراد القمح، ما سينعكس سلبًا على المطاحن لتراجع كميات القمح المطحون، موضحة أن تكلفة طحن طن القمح تصل إلى 500 جنيه قبل خصم ضريبة المبيعات.

وأكدت أنه يجب زيادة المبلغ المخصص من جانب الدولة لصالح المطاحن لتصل تكلفة طحن الطن الواحد إلى 600 أو 700 جنيه، لتعويض انخفاض الكميات التي سيتم طحنها سنويًا.

www.HAPIJOURNAL.com

حابي الأخيرة

Sunday 23 JANUARY 2022 | 20 جمادى الآخرة 1443 | الأحد 23 يناير 2022

www.HAPIJOURNAL.com

نتفليكس قادت الهبوط

المستثمرون يبتعدون عن المخاطرة وسط مخاوف تشديد السياسة النقدية

الأسهم تنخفض في أوروبا وآسيا بعد عمليات البيع المكثفة في وول ستريت

رويترز

سيطر النفور من المخاطرة على الأسواق أول أمس الجمعة حيث تراجعت الأسهم في وول ستريت وفي أوروبا، وانخفضت أسعار النفط من أعلى مستوياتها في سبع سنوات في وقت سابق من الأسبوع وارتفعت أسعار السندات مع سعي المستثمرين إلى الأمان النسبي.

تم الإبلاغ عن ضعف نمو المشتركين في وقت متأخر من يوم الخميس في نتفليكس، مما أدى إلى انخفاض أسهمها بنسبة 21.8%، وألقى بظلاله على سوق اهتزت بالفعل بسبب المخاوف من قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتشديد السياسة النقدية بقوة كبيرة لمحاربة التضخم.

وينتظر المستثمرون تفاصيل من اجتماع السياسة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل حول كيفية المضي قدمًا في الوقت الذي يعتبر فيه التضخم قضية سياسية ساخنة لدرجة أنه قد يفرض موقفًا أكثر تشددًا.

ومع ذلك، لن تبدأ البيانات في إظهار وتيرة أبطأ متوقعة لارتفاع أسعار المستهلكين لبضعة أشهر على الأقل، مما يجعل مهمة رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أكثر صعوبة بينما يحاول تهدئة الأسواق.

وقال أندرو سليمون، العضو المنتدب في مورجان ستانلي إنفستمنت مانجمنت، "نعلم أن بنك الاحتياطي الفيدرالي بدأ في تغيير السياسة والمشكلة هي أن أرقام التضخم لن تبدأ في الاتجاه الهبوطي حتى وقت لاحق من هذا الربيع".

وعلى الرغم من أرباح Netflix السلبية، إلا أنه من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت أساسيات الشركة لن تستمر في قوتها أم لا.

في أوروبا، تراجعت المؤشرات الألمانية والفرنسية والإيطالية بنسبة 2% تقريبًا، مع إغلاق مؤشر Euro STOXX الواسع المكون من 600 شركة إقليمية رائدة منخفضًا بنسبة 1.84%. وانخفض مؤشر MSCI العالمي لجميع البلدان بنسبة 1.74%.

في وول ستريت، انخفض مؤشر داو جونز الصناعي (.DJI) بنسبة 1.30%، وهبط مؤشر S&P 500 (.SPX) بنسبة 1.89%، وخسر مؤشر ناسداك المركب (.IXIC) نحو 2.72%.

وسجل كل من S&P 500 و Nasdaq أكبر انخفاض أسبوعي لهما منذ انهيار السوق في مارس 2020.

مع فرض بنك الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة أربع مرات هذا العام، ازداد الخوف من الهبوط الحاد بين المستثمرين. قال ستيفن ريتشوتو، كبير الاقتصاديين الأمريكيين في Mizuho Securities USA LLC، إن تباطؤ الاقتصاد في الأشهر المقبلة من المحتمل أن يعطي بنك الاحتياطي الفيدرالي أفكارًا ثانية.

وقال: "يحلول الوقت الذي نصل فيه إلى رفع سعر الفائدة للمرة الثانية، سوف يتدحرج كل شيء بما يكفي". "أرقام النمو ستتباطأ بسرعة أكبر بكثير مما توقعه بنك الاحتياطي الفيدرالي."

محللون: أرقام النمو ستتباطأ بسرعة أكبر بكثير مما توقعه بنك الاحتياطي الفيدرالي

تباطؤ الاقتصاد في الأشهر المقبلة قد يعطي بنك الاحتياط أفكارًا ثانية

تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية ومنطقة اليورو الحكومية، حيث قللت المخاوف بشأن الصراع المحتمل في أوكرانيا من الرغبة في المخاطرة، كما أدى انخفاض سوق الأسهم إلى زيادة الطلب على الديون.

انخفض العائد على سندات الخزانة لأجل 10 سنوات 7.2 نقطة أساس إلى 1.762%، بتراجع حاد من أعلى مستوى في عامين عند 1.902% لمسه يوم الأربعاء.

وكانت الأسواق خلال الليل في آسيا منخفضة على نطاق واسع، بما في ذلك الصين حيث تم تخفيض معدلات الرهن العقاري القياسية يوم الخميس في أحدث تحرك لدعم الاقتصاد المتوتر بفعل قطاع العقارات.

انخفض الدولار الأمريكي مع عوائد سندات الخزانة الأمريكية، حيث يتطلع المستثمرون إلى اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل لمزيد من الوضوح بشأن التوقعات الخاصة برفع أسعار الفائدة والتشديد الكمي.

وانخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات، بنسبة 0.138% إلى 95.627. وتراجع الين في آخر مرة بنسبة 0.40% إلى 113.6300 دولار. ارتفع اليورو في آخر مرة بنسبة 0.30 في المئة عند 1.1344 دولار، وتراجعت أسعار النفط لليوم الثاني، متأثرة بارتفاع غير متوقع في مخزونات الخام والوقود الأمريكية، بينما جنى المستثمرون الأرباح بعد أن لامست أسعار النفط العالمية أعلى مستوياتها في سبع سنوات.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 49 سنتًا، أو 0.6%، لتبلغ عند التسوية 87.89 دولارًا للبرميل، بينما أغلقت العقود الآجلة الأمريكية على انخفاض 41 سنتًا عند 85.14 دولارًا للبرميل.

كان الذهب في طريقه للارتفاع للأسبوع الثاني حيث رفع التضخم والمخاطر الجيوسياسية جاذبيته كملاذ آمن، لكنه تراجع يوم الجمعة وسط انخفاض أوسع في السلع.

وتراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.6 بالمئة إلى 1831.80 دولار للأوقية.

توقعوا البدء في مارس

استطلاع بلومبرج: رفع أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث أو أربع مرات في عام 2022

حابي

قال اقتصاديون في استطلاع رأي أجرته بلومبرج، إن مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيشيرون الأسبوع المقبل إلى أنهم سيرفعون أسعار الفائدة في مارس للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات وسيقلصون ميزانيتهم العمومية بعد فترة وجيزة.

توقع غالبية الاقتصاديين الـ 45 في الاستطلاع أن يستخدم البنك المركزي الأمريكي اجتماعه السياسي في 25-26 يناير بزيادة قدرها 25 نقطة أساس في سعره القياسي، على الرغم من أن اثنين يبحثان عن زيادة مفاجئة بمقدار 50 نقطة أساس -التي ستكون الأكبر منذ عام 2000- لمكافحة ارتفاع ضغوط الأسعار.

كان الاقتصاديون، الذين شملهم الاستطلاع في الفترة من 14 إلى 19 يناير، منقسمين بالتساوي بين توقع رفع الاحتياطي الفيدرالي ثلاث أو أربع مرات في عام 2022 استجابة لسوق العمل الأمريكي الأقوى وأعلى معدل تضخم في ما يقرب من أربعة عقود.

تجتمع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لمدة يومين اعتبارًا من يوم الثلاثاء وستصدر بيانًا في الساعة 2 ظهرًا. في واشنطن الأربعاء. لن يتم نشر توقعات اقتصادية وتوقعات سعرية ربع سنوية في هذا الاجتماع.

من المرجح أن يتم رفع سعر الفائدة الفيدرالية في مارس وقد ترتفع المعدلات تدريجيًا في عام 2023.

وقالت ديان سونك، كبيرة الاقتصاديين في Grant Thornton LLP ، في رد على المسح: "لقد انتقل مجلس الاحتياطي الفيدرالي من التحلي بالصبر إلى الذعر بشأن التضخم في فترة زمنية قياسية". هذه هي المرة الأولى التي يلاحق فيها بنك الاحتياطي الفيدرالي التضخم بدلاً من استباقه منذ الثمانينيات. يكمن الخطر في أنهم تجاوزوا الحدود وأصبحوا أكثر حماسة بشأن مكافحة التضخم، وضربوا المكابح بشدة على السياسة النقدية ".

في ديسمبر، ضاعفت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة وتيرة تقليص مشتريات الأصول، والذي من المقرر أن ينهي برنامج شراء السندات في مارس. وأبلغ باول المشرعين أن الشراء سينتهي في ذلك الشهر، وقالت أغلبية كبيرة من الاقتصاديين إن اللجنة ستلتزم بالجدول الزمني، رغم أن قلة منهم بحثوا عن نتيجة في فبراير.

سيخصص جزء كبير من اجتماع الأسبوع المقبل لمناقشة كيف ومتى يتم تطبيع السياسة بعد ما يقرب من عامين من أسعار الفائدة القريبة من الصفر وعمليات شراء الأصول الضخمة استجابة لوباء Covid-19.

من المرجح أن تجري اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة تغييرات على بيان سياستها التي تشير بوضوح إلى زيادة في اجتماعها المقبل في مارس ، وفقًا لما قاله 43% من الاقتصاديين ، في حين أن 43% آخرين يقولون إن المسؤولين سيقترحون أن الزيادة قد تكون مناسبة قريبًا، مما يترك التوقيت الدقيق مرنًا.

يتوقع معظم الاقتصاديين أن يشير بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة إلى رفع سعر الفائدة في الاجتماع القادم أو قريبًا.

في حين رفع الاقتصاديون توقعاتهم لأسعار الفائدة من استطلاع ديسمبر، إلا أنها تتماشى إلى حد كبير مع توقعات لجنة السوق الفيدرالية للسوق المفتوحة المنقحة، وهي أقل حدة قليلاً من توقعات المستثمرين لأربعة ارتفاعات هذا العام وتنبؤات بلومبيرج إيكونوميكس بخمسة ارتفاعات.

تسعى لتأسيس صندوق مستقل

الولايات المتحدة تعارض خططًا لتقوية منظمة الصحة العالمية

التمويل التطوعي يدفع المنظمة للتركيز على أولويات المموّلين

رويترز

قال أربعة مسؤولين إن الولايات المتحدة، أكبر مانح لمنظمة الصحة العالمية، تقاوم مقترحات لجعل الوكالة أكثر استقلالية، مما يثير الشكوك بشأن دعم إدارة بايدن للأمم المتحدة على المدى الطويل.

من شأن الاقتراح، الذي قدمته مجموعة العمل التابعة لمنظمة الصحة العالمية بشأن التمويل المستدام، أن يزيد المساهمة السنوية الدائمة لكل دولة عضو، وفقًا لوثيقة منظمة الصحة العالمية المنشورة على الإنترنت والمؤرخة في 4 يناير.

تعد الخطة جزءًا من عملية إصلاح أوسع نطاقًا حفزتها جائحة كورونا COVID-19، والتي سلطت الضوء على قيود قدرة منظمة الصحة العالمية على التدخل في وقت مبكر في أي أزمة.

لكن مسؤولين أمريكيين قالوا لرويترز إن الحكومة الأمريكية تعارض الإصلاح لأن لديها مخاوف بشأن قدرة منظمة الصحة العالمية على مواجهة التهديدات المستقبلية، بما في ذلك التهديدات من الصين.

وتدفع الولايات المتحدة وفقًا للمصادر إلى إنشاء صندوق منفصل، يسيطر عليه المانحون بشكل مباشر، يمول الوقاية من حالات الطوارئ الصحية ومكافحتها.

وأكد أربعة مسؤولين أوروبيين مشاركين في المحادثات، رفضوا نشر أسماءهم لأنهم غير مخولين بالتحدث إلى وسائل الإعلام، معارضة الولايات المتحدة. ولم يصدر تعليق فوري من الحكومة الأمريكية.

وقالت وثيقة إن الاقتراح المنشور يدعو إلى زيادة المساهمات الإلزامية للدول الأعضاء تدريجيًا اعتبارًا من عام 2024 بحيث تمثل نصف الميزانية الأساسية للوكالة البالغة مليارى دولار بحلول عام 2028، مقارنة بأقل من 20% الآن.

تهدف الميزانية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية إلى مكافحة الأوبئة وتعزيز أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم. كما أنه يجمع مليار دولار إضافي أو نحو ذلك سنويًا لمواجهة تحديات عالمية محددة مثل أمراض المناطق المدارية والإنفلونزا.

يقول المؤيدون إن الاعتماد الحالي على التمويل الطوعي من الدول الأعضاء والجمعيات الخيرية مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس يجبر منظمة الصحة العالمية على التركيز على الأولويات التي يحددها المموّلون، ويجعلها أقل قدرة على انتقاد الأعضاء عندما تسوء الأمور.

دعت لجنة مستقلة معنية بالأوبئة تم تعيينها لتقديم المشورة بشأن إصلاح منظمة الصحة العالمية إلى زيادة أكبر بكثير في الرسوم الإلزامية، لتصل إلى 75% من الميزانية الأساسية، معتبرة النظام الحالي "خطرًا كبيرًا على نزاهة واستقلالية" منظمة الصحة العالمية .

وردت منظمة الصحة العالمية على استفسار بقولها إن "الأموال المرنة والتي يمكن التنبؤ بها هي وحدها القادرة على تمكين منظمة الصحة العالمية من التنفيذ الكامل لأولويات الدول الأعضاء".

وقال ثلاثة من المسؤولين الأوروبيين إن كبار المانحين في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا، يدعمون الخطة، إلى جانب معظم الدول الأفريقية وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية والعربية.

وقال ثلاثة من المسؤولين إن الاقتراح سيناقش في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية الأسبوع المقبل، لكن الاختلافات تعني أنه من غير المتوقع التوصل إلى اتفاق.

وأكدت منظمة الصحة العالمية عدم وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء في الوقت الحالي، وقالت إنه من المرجح أن تستمر المحادثات حتى الاجتماع السنوي لجمعية الصحة العالمية في مايو، وهي أعلى هيئة لصنع القرار في الوكالة.

يفضل المانحون الأوروبيون على وجه الخصوص تمكين المنظمات متعددة الأطراف بما في ذلك منظمة الصحة العالمية بدلًا من إضعافها.

قال مسؤول أوروبي إن الخطة الأمريكية "تثير الشكوك بين العديد من الدول"، وقال إن إنشاء هيكل جديد يسيطر عليه المانحون، وليس من قبل منظمة الصحة العالمية، سيضعف قدرة الوكالة على مكافحة الأوبئة في المستقبل.

كانت واشنطن تنتقد منظمة الصحة العالمية لبعض الوقت.

وسحب الرئيس السابق دونالد ترامب الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية بعد اتهامها بالدفاع عن التأخيرات الأولية للصين في مشاركة المعلومات عندما ظهر COVID-19 هناك في عام 2019.

ثم عادت إدارة بايدن للانضمام بعد فترة وجيزة من توليها المنصب، لكن المسؤولين قالوا لرويترز إنهم يعتقدون أن منظمة الصحة العالمية بحاجة إلى إصلاح كبير، وأثاروا مخاوف بشأن حوكمتها وهيكلها وقدرتها على مواجهة التهديدات المتزايدة، ليس أقلها من الصين.

وقال أحد المسؤولين الأوروبيين إن دولًا كبيرة أخرى، بما في ذلك اليابان والبرازيل، كانت مترددة أيضًا بشأن اقتراح منظمة الصحة العالمية المنشور.

قال اثنان من المسؤولين الأوروبيين إن الصين لم توضح موقفها بعد، بينما وضع مسؤول ثالث بكين ضمن منتقدي الاقتراح.

ولم يصدر تعليق فوري من حكومات اليابان والصين والبرازيل.